



المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

المرحلة الثانية والثالثة لضريبة المبيعات

لماذا؟؟؟ وإلى أين؟؟؟

الأساليب المقترحة لمواجهة
الإعكاسات الاقتصادية للعولمة



تحديث القضاء المصري لمواجهة
جرائم المعلوماتية

توصيات

المؤتمر الضريبي السادس

الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

بطاطين (مينوتكس)
مصنوعة من أرقى
الخامات العالمية



مينوتكس

شركة متخصصة في شغل الصوف
والألياف وصناعة البطاطين فقط

نتائج ١٢ نوعاً مختلفاً من
البطاطين تناسب كل الأذواق

مارينا بالشطة، كابري بالشطة
فونتانا - نسيم - روميو وجوليت
بسابا نوبيل - ديسدوب

الإدارة والمصانع، هويسنا - الطريق الزراعي - ت. ٢٧٧٧٠٠ / ٢٧٤٢٧٠ - فاكس : ٤٨ / ٢٧٥١١١
مكتب القاهرة : ١ ش بنك مصر - ت. ٢٩٧٧٩٨٢ / ٢٩٢٤٥٠٤ - فاكس : ٢٩٢٣٠٤٤
مكتب الإسكندرية : ٣ ش الصحافة - المنشية - ت. ٤٨٠٢٨٤١ / ٤٨٢١٦٦٧

مجلة المال والتجارة

مجلة شهرية علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً - يونيه ٢٠٠١ - العدد ٢٨٦

نائب رئيس التحرير

أحمد عارف عبد الرحمن

رئيس التحرير

أحمد عارف عبد الرحمن

الإدارة والإعلانات والتحرير

١١ مريت باشا - ميدان التحرير القاهرة ت: ٥٧٤٤٦٣٠ - ٥٧٤٢١٩٠ فاكس: ٥٧٥٠٤١٩

في هذا العدد

- كلمة التحرير
- المرحلة الثانية والثالثة لضريبة المبيعات
- ١٩٩٩ - والى أين ؟؟؟
- ٢ ص
- التحديات الست للتسويق في العالم العربي
- ٤ ص
- تحديث القضاء المصري لمواجهة جرائم المعلوماتية
- ٧ ص
- الأساليب المقترحة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية للعولمة
- ١٤ ص
- قرار وزير التأمينات رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٢
- الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٢
- ١٥ ص
- إشادة بتنظيم التأمين على العاملين ينشأ النقل البري
- لدى أصحاب الأعمال في القطاع الخاص
- ٢١ ص
- أسلوب مقترح لتطبيق نظام الضريبة
- على القيمة المضافة
- لمواجهة التقنيات الاقتصادية في مصر
- ٢٦ ص
- مقتطفات إخبارية
- ٢٧ ص
- النشرة الإرشادية
- إعداد / قطاع الشؤون الاقتصادية
- ٤٠ ص
- الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب
- بالاشتراك مع رابطة مأموري الضرائب
- توسعات
- المؤتمر الضريبي السادس
- ٤٤ ص

• الأبحاث المنشورة بالقسم الأول محكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

ثمن النسخة

سوريا	٣٥ ل.س.	لبنان	١٥٠٠ ليرة	العراق	١٠٠٠ فلس	الأردن	٦٠٠ فلس	السعودية	٧ ريال	جمهورية مصر العربية	١٥٠٠ درهم
-------	---------	-------	-----------	--------	----------	--------	---------	----------	--------	---------------------	-----------

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ١٨ جنيهات مصري داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة علي العنوان أدناه .
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

المرحلة الثانية والثالثة لصريية المبيعات

لماذا؟؟؟ - وإلى أين؟؟؟



أحمد عاطف عبد الرحمن

وقد سبق أن كتبنا
مراراً أن البحث عن
الموارد على طول الخط
أمر غير مستحب وله في
آخر الأمر مردود اجتماعي
خطير ليس بالقطع العلاج
الوحيد لعجز الموازنه . . .
وأن تفكر دائماً في موارد
جديدة بصفة دائمة .

وقد طلبنا أن تسير خطوات البحث عن موارد في
اتجاه واحد مع خطوات ترشيد الانفاق واستبعاد كل ما هو
غير ضروري ولدينا في سبيل ذلك الكثير من الوسائل و
حتى لا يأخذ التسبب في النفقات الشكل الدائم مما يعد
استنزافاً للمال العام في أمور تعد من قبيل الرفاهية وهذا ما
يتعارض مع ظروف شعب يعيش نصف سكانه دون حد
الفقر . . . الأعمار الصناعية والقنوات التلفزيونية والتي
تنتهي في الصباح مما أدى إلى خلق مجتمع من الكسالى
أو خلق حالة من الانشغال والتهوان عن العلاج مما أثر
على الناتج الزراعى . . . الشباب العاطل القابع منذ
تخرجه من سوات في بيوتهم بلا عمل . . . والمتنظر
للمجهول . . . وإن حقائق الحياة تقطع بوجود خلل في
السياسة التعليمية والمالية وأن التخطيط بمنظور المستقبل
ومن أجل مستقبل أفضل غائب ولا يوجد برنامج عمل
سواء أكان حزبياً أو حكومياً . . . بل كل شئ يسير في

كلمة العدد

لقد وافق مجلس الشعب منذ أيام علي
مشروع بقانون يفرض ضريبة
المبيعات علي تجار الجملة والتجزئة
من خلال تطبيق المرحلة الثانية
والثالثة بعد أن تم تطبيق المرحلة
الأولى منذ صدور القانون في مايو
١٩٩١ ولاقي نجاحاً من حيث الحصر
والسيطرة والحصيلة . . . وإن كان قفم
شاب التطبيق عيوباً كثيرة سواء من
المكلفين أو من الجهاز الإداري المنفذ
للقانون الذي يعتبر جديداً في نوعه
من أنواع الضرائب الغير مباشرة
والجديد علي المجتمع المصري . . .
غريباً علي شعب نام . . . وعلي
قدرته علي تحمل ضريبة يتضمنها
سعر البيع للمستهلك وهذا هو
المستهدف من قبل الدولة تحقيق
موارد جديدة لمواجهة نفقات
الدولة المتزايدة

الغير مسجلين والتي تدخل في منافسة غير مشروعة مع المسجلين والملتزمين بسداد الضريبة.

٤ - العبء الفعلي لهذه الضريبة في مراحلها الثانية والثالثة لا تتعدى نسبة ٢٪ إذا سارت الأمور في طريقها الصحيح دون استغلال للظروف المؤقتة عند سريان الضريبة.

٥ - تدعى مصلحة الضرائب أن في الانتقال للمرحلتين تنشيطاً لحركة السوق نتيجة لخفض أسعار السلع وخلق طلب جديد قبل المستهلكين وهذا محل شك.

٦ - التاجر يسترد الضريبة التي سددها للمنتج الصناعي أو المستورد عن بيع السلع للمستهلك أو الوسيط التجاري وذلك بخمسها من الضريبة المستحقة على مبيعاته ويقوم بتوريد الفرق للمصلحة.

٧ - وإن كانت مشكلة التجار وتخوفهم ينحصر في الآتي

إن إصدار فواتير متضمنة لضريبة المبيعات والسجلات المطلوبة لتنظيم حركة هذه الضريبة ستكشف بالتالي حقيقة التعامل بالنسبة للضريبة العامة والتي يتهرب منها الكثيرون تحت ضغط مبالغة المأموريات في تقدير رقم الأعمال.

وكان يجب في المقابل للقضاء على خوف التجار من المرحلتين أن يصاحب ذلك إعادة الثقة بين دافعي الضريبة ومحصيلي الضريبة وتكون سجلات ضريبة المبيعات هي الفيصل النهائي لحساب الضريبة العامة بدلا من اللجوء إلى التقدير للجزافي ولعبة القط والفأر التي تسلك بتلاييب نظاما الضريبي منذ أكثر من خمسين عاما لتعيد الثقة المفقودة منذ بداية نظامنا الضريبي عام ١٩٣٩ مع تطور في التشريع الضريبي وما يصاحب ضريبة المبيعات منذ عام ١٩٩١ من سلبات كثيرة لابد من تعديلها .

عشوائيات لا نهاية لها وأن كل فعل له مردود معاكس تارك وراءه سلبات تحتاج لسنوات لمعالجتها .

إن ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية والتي مازال تطبيقها قائماً ومستمر وكنا نتوقع أن تلغي هذه الضريبة عند تطبيق المرحلة الثانية والثالثة لأن الحصيلة فيها تعويض عن حصيلة هذه الضريبة رغم أننا نقطع بمنظور بعيد للمستقبل أن إلغائها سيصيب الموازنة العامة المختلة دائماً ببعض العجز يمكن تعويضه من وفورات كثيرة في النفقات ولكن في الأمد الطويل ويعد ذلك تشجيعاً للصناعة على التحديث وتشجيع المستثمرين على الاستثمار والقدر بمصانعهم من أجل إنتاج سيخضع بالقطع لضريبة المبيعات وبمبالغ كبيرة تعوض ما فقدته الدولة من حصيلة الضريبة على السلع الرأسمالية هذا إذا كنا لا ننظر تحت أقدامنا بل ننظر إلى الأمام وإلى المستقبل من أجل الأجيال القادمة .

فهذا إنفاق وإسراف وتبذير في وزارات معروفة في الدولة يمكن أن تعوض حصيلة هذه الضريبة على السلع الرأسمالية لأن مبلغ مليار ونصف حصيلة المرحلتين ليس بالمبلغ الكبير الذي يسد عجزاً دائماً

إن صناع مصر يرحبون بتطبيق المرحلتين المرحلة الثانية والثالثة للايجابيات الآتية :

١ - التمتع بخمس المدخلات والتي كان تاجر الجملة يضعها ضمن قيمة الفواتير دون التمتع بخمسها وهذا يفيد صغار الصناع .

٢ - تحقيق المساواة والقضاء على طبقة الوسطاء الذين يدخلون المناقصات العامة متمتعين بنسبة ١٠٪ لأنهم غير خاضعين للضريبة .

٣ - القضاء على التهرب الضريبي لبعض الفئات



طلعت أسعد عبد الحميد

التحديات الست للتسويق في العالم العربي

دكتور طلعت أسعد عبد الحميد

أستاذ التسويق والإعلان - كلية التجارة - جامعة المنصورة

* أن يبني التطوير علي استكمال ما تنتجه المنشآت الأخرى .

١ - ضياع الفلسفة الفكرية في المنشآت لتكون مع العميل دائما Customer Driven.

٢ - غيبة الإبداع حتي لا نبني شيئا جديدا وللتفوق.

٣ - البحوث التسويقية رفاهة لا ضرورة لها .

٤ - الجودة الشاملة شهادة نكتب علي مستندات الشركة والعبوات.

٥ - أساليب المقارنة بالتميز المقارنة المرجعية Benchmarking لانسمع عنها إلا في الكتب .

٦ - سوف نتعامل مع أساليب التسويق المباشر والتسويق عبر الإنترنت بعد فوات الأوان..

عناصر العملية الإبداعية

* وضوح الرؤية

* أفكار بلا حدود

* الحل الواحد لأى مشكلة يعني نهاية الفكر الابتكاري

* القفزة إلي أتجديد

* الوقت ، كل مؤسسة لا تستند في حركتها علي الإبداع سوف تتآكل وتخرج من السوق .

ارتبط بمفاهيم الجودة الشاملة

في مجال التسويق تضمن التقدم

Putting the customer first,last

and everywhere in between

اصنع الفلسفة الفكرية لتكون منشآتك

مع العميل دائما

Customer - Driven - Company

■ هل فمت بتنظيم أعمالك علي أسس تسويقية ؟

■ هل العميل أولا هو النمط السائد في الأعمال ؟

■ هل تعالج شكاوي عميلك بحيث لاتحدث مرة أخرى إلي الأبد ؟

* التركيز علي رغبات العملاء ..هو البداية .

* الاعتماد في التطوير والابتكار علي مجموعات منظمة.

* أن يتضمن فريق التطوير رجال التسويق ، مع

رجال الإنتاج والتصميم



■ هل تعمل بنظام "لا أخطاء مدي الحياة"
"Zero Error" ؟

حيث أن من هنا يجب معرفة ماهي
الجودة ؟؟

الجودة هي مقابلة منتجاتك من سلع وخدمات ل توقعات
ومطالب العملاء .

قم بتطبيق أسس المقارنة بالتميز

التطوير المرجعي المتكامل

BENCHMARKING

هي عملية إنشاء مقياس خارجي أو مرجع يمكن القياس
عليه بالنسبة لوظيفة أو نشاط أو منشأة ككل .

مكونات عملية المقارنة المتميز

وجود نقطة ثابتة تستخدم كمعيار للقياس
Benchmark عملية - نشاط - منتج - قسم - إدارة - منشأة
كاملة .

* وجود أدوات تستخدم لقياس الأداء (Metric الحصص
التسويقية ، مدي إشباع العملاء ، الوزن ، اللون ، التكلفة
* الطرق والوسائل المستخدمة لدي المنشأة التي يتم
القياس عليها . Practices فقد يطلب تجار التجزئة
علامات تجارية بأسماء معينة .

إبحث عن التسويق المباشر ..فهو لغة المستقبل..

DIRECT MARKETING

التسويق المباشر هو نظام للاتصال التفاعلي في مجال

التسويق Interactive System يضمن استخدام مجموعة
من الوسائل غير التقليدية والتي تحقق استجابة ملموسة
بأقل جهد ممكن .

وسائل التسويق المباشر

* البريد

* الفاكس

* الإنترنت

* الكتالوجات

* البيع بالتليفزيون

* المعارض

* الانسرت داخل الجرائد والمجلات

* أخري

التسويق المباشر عبر الانترنت

* الإنترنت جزء من مزيجك الترويجي وليست كل المزيج
الترويجي

* استخدم عناوين العملاء علي الشبكة.

* ماذا يمكن أن تستفيد من الشبكة ؟

* تذكر أن الإعلان علي الشبكة يحتاج إلي دعم من
وسائل أخرى.

* قدم دائما قيمة جديدة وفائدة حقيقية للعملاء.

* حلل مضمون ما تقدمه من فكر.



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج صناعة الغزل والنسيج

واجهت مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وتلك الحقيقة يؤكد حجم ونوعية انتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه انتاجها من هذه الغزل في أسواق العالم شرقا وغربا .

- الشركة تفرز بإنتاجها المطبوع والمتنوع من الخيوط : السمكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .
- قطن ١٠٠٪ :

- الطرف المفتوح : من ٨ مرة إلى ١٨ مرة (O . E) .

- الغزل الحلقي : من ٢٤ مرة إلى ٤٠ مرة مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من ٥٠ مرة إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من ٢٠ مرة إلى ٩٤ مرة .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / فسكوز .

من ١٨ مرة إلى ٤٠ مرة مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية

- خيوط الشانبيات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

- وقد اضافت إلى انتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطا جديدا لإنتاج الآتى :

* غزل الإكريلك : من ٢٨ مرة متري إلى ٥٠ نوريال وهاي بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .

* غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠/٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم انتاج مصانعها من خيوط الغزل المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبى - وباقي دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - اليابان -

تاوان - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم برقيا : شبينكس

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب : - الأسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣٦

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

تجديت القضاء المصرى لمواجهة جرائم المعلوماتية

اعداد

عايده حنا جرجس

خبير مالى واقتصادى - مستشار ضريبى

مقدمة

إذا كان قطار المعلومات قد جلب العديد من التقدم والمزايا للبشرية فإن العديد من الجرائم الاقتصادية الجديدة سوف تظهر فى البيئة المعلوماتية أو فى بيئة المعلومات لأنه مادام البشر موجودين فالخير موجود والشر موجود والجريمة موجودة والتى ترجع إلى بداية الخليقة ، ولكن الجريمة المعلوماتية هى جريمة تقنية وبالتالي لم يعتاد القضاء التعامل معها ، كما تعجز وسائل الاثبات التقليدية عن الكشف عنها إضافة إلى أن الخبرة الحاسوبية أو الهندسية مازالت فى ظل أنظمة التعليم الحالية عاجزة عن تقديم العون المناسب للقضاء فى هذه المجال إذا ظهرت مشكلة أو جريمة معلوماتية وجرى نظرها أمام القضاء كل ذلك يجب معه إعداد القاضى من جهة وإعداد تشريع جنائى خاص بالمعلومات ، بل والبدء بأعداد طالب كلية الحقوق بالنسبة لهذا المجال حتى يستطيع التصدى لهذه المشاكل عندما يصبح وكيل نيابة أو قاضياً وكذلك إعداد خبراء وزارة العدل فى هذه

المجال الحيوى لكى يقدموا العون المناسب للقضاء .

- وسوف تتناول الباحثة هذا البحث من خلال

التقسيمات التالية تقسيمات البحث :

المبحث الأول : التعريف بالجريمة المعلوماتية .

المبحث الثانى : بعض صور الجرائم المعلوماتية

التي يمكن أن يواجهها القضاء المصرى .

المبحث الثالث : الوسائل المقترحة لتحديث القضاء

المصرى لمواجهة قضايا المعلوماتية

الفرع الأول : إصدار تشريع يعالج الجرائم

المعلوماتية .

الفرع الثانى : التعاون القضائى الدولى

الفرع الثالث : إدخال مقررات الحاسب الآلى

فى مناهج كلية الحقوق وإدخال جرائم الحاسب

الآلى ضمن مقررات القانون الجنائى والتوسع فى

البحوث والرسائل المتصلة به .

الفرع الرابع : التوسع فى تدريب القضاء

وخبراء وزارة العدل لاكتساب الخبرات اللازمة لفهم

طبيعة جرائم المعلوماتية .

المبحث الأول

التعريف بالجريمة المعلوماتية

سنتناول في هذا المبحث الجريمة المعلوماتية ماهيتها وسماتها فالجريمة المعلوماتية لها مقاهيم عديدة تتفاوت في ضيقها واتساعها .

فالتعريفات التي صكت لها عديدة متفاوتة فيما بينها ضيقاً واتساعاً ويمكن بوجه عام تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية :

فالجرائم المعلوماتية عند الفقيه — التعريفات المتمركزة حول وسيلة ارتكاب الجريمة .

الألماني تادييمان هي كل أشكال السلوك غير المشروع (أو الضار بالمجتمع) الذي يرتكب باستخدام الحاسب . ويعرفها مكتب تقييم التقنية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعريف الحاسب وجريمة الحاسب بأنها الجرائم التي تلعب فيها البيانات للجريمة المرتبطة بالحاسب بأنها D لكمبيوترية والبرامج المعلوماتية وقريب من ذلك تعريف فعل أجمامى يستخدم الحاسب فى ارتكابه فإداة رئيسية وبعبارات يغلب عليها الطابع الجرائم المعلوماتية من خلال تعريفها للجرائم A Hardestt و R. Tatly التقنى يعرف كل من التي يكون قد وقع فى مراحل ارتكابها بعض عمليات فعلية داخل نظام حاسب . بعبارة أخرى هي تلك

الجرائم التي يكون دور الحاسب فيها إيجابياً أكثر منه سلبياً ^(١) والاعتماد فى تعريف الجريمة المعلوماتية على الوسيلة المستخدمة فى ارتكابها يوجه إليه البعض نقداً مفاده لكى نعرف الجريمة يجب الرجوع إلى العمل الأساسى المكون لها وليس فحسب الوسائل المستخدمة لتحقيقه وليس لمجرد أن الحاسب قد أستخدم فى جريمة كما يقول فريق آخر أن نعتبرها من الجرائم المعلوماتية .

(٢) — التعريفات المتمركزة حول موضوع الجريمة المعلوماتية فى منطق واضعى هذه التعريفات ليست هي التي يكون الحاسب «أداة» بل التي تقع على الحاسب أو داخل نظامه ومن نماذج مسيطرة هذا المنطق تعريف روز نيلات ، وخبراء آخرين «جريمة الحاسب» بأنها نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب أو التي تحول عن طريقة .

(٣) — التعريفات المرتبطة بتوافر المعرفة بتقنية المعلومات ومن قبيلها تعريف دافيد طومسون بجريمة الحاسب أنها أية جريمة يكون مطلبها لاقتراحها أن تتوافر لدى فاعليها معرفة بتقنية الحاسب واستخدام سولارز للمصطلح للدلالة على أى نمط من أنماط الجرائم المعروفة فى قانون العقوبات طالما كان مرتبطاً بتقنية المعلومات وكذا



delinquance informatique فقد بدأ مفيداً أن نعتمد فيها تعريفاً واسعاً للجريمة المعلوماتية يعبر عن طابعها النقي الخاص أو المميز وتنطوي تحته أبرز صورها ويمكن من خلاله التعامل مع التطورات المستقبلية للتقنية .

المبحث الثاني

بعض صور الجرائم المعلوماتية

التي يمكن أن يواجهها القضاء المصري

١ - إستخدام الفيروسات كأداة إعتداء
تكنولوجية فيروس الحاسب يمكن أن نعتبره مرضاً يصيب الحاسب الإلكتروني فهو ليس فيروساً بالمعنى البيولوجي المتعارف عليه .
ولكنه عبارة عن برنامج صغير يتم تسجيله أو زرعه على الأقراص أو الاسطوانات الخاصة بالحاسب ويظل هذا الفيروس حاملاً لفترة محددة ثم ينشط فجأة في توقيت معين ليهدم البرامج والبيانات المسجلة المخزنة في داخل الحاسب ويشمل أثره التخريبي الاتلاف والحذف والتعديل .

من هذا المنطلق يعتبر فيروس الحاسب الإلكتروني شديد الصلة بالجريمة فهو مجرد وسيلة تكنولوجية حديثة تستخدم لارتكاب جريمة معينة وعلى سبيل المثال جريمة الاتلاف العمدى المنصوص عليها في نص المادة ٤٦٢ الفقرة

قد يؤدي الفيروس إلى تغيير في الحقيقة أو

استخدامه من قبل slein achiberg للدلالة على أى فعل غير مشروع تكون المعرفة بتقنية المعلومات أساسية لمرتكبة وللتحقيق فيه وملاحظته قضائياً .
تكشف النماذج المعروضة لتعريفات الجريمة .

المعلوماتية عن تعدد فى المصطلحات المستخدمة للدلالة عليها ووسمها ، وتبايناً فى تحديد مفهومها فهى توسم بـ

« جريمة الحاسب » وإساءة استخدام الحاسب computer abuse والجريمة المرتبطة أو المتعلقة بالحاسب وجريمة المعالجة الآلية للبيانات والجريمة المعلوماتية le delit informatique ومع أن كل تسمية من هذه يمكن أن يجد لها مستخدمها ما يسوغ إطلاقها إلا أن الأخيرة من بينها ربما تكون أدق فى تقديرنا لأنها تشمل الحاسب وسائر المبتكرات والتقنيات الراهنة والمستقبلية المستخدمة فى التعامل مع المعلومات .

أما من حيث المفهوم فيلاحظ أن لكل باحث مشهود له بالخبرة فى هذا المضمار تعريفاً خاصاً للجريمة المعلوماتية يحدد مدلولها ومنه ينطلق فى بحثها كما أنه يطبق بطرق تناسب أغراض بحثه ويستخدم الأساليب والمناهج الملائمة للمجال الذى تنتمى إليه دراسته الأمر الذى يتعذر معه عقد مقارنة بينها وتقييمها لتخير أدقها وإزاء ذلك وبالنظر لتمثل إحدى غابات هذه الدراسة فى الإحاطة الشاملة قدر الإمكان بظاهرة الجناح أو الانحراف المعلومات

تعديل في المعلومات كما هو الحال في تزوير المحرر الالكتروني وفقاً لنص المادة ٤٦٣ الفقرة الخامسة من نفس القانون المشار إليه .

ومن الملاحظ أن الفيروس المعلوماتي *le virus informatique* له كثير من خصائص المجرم فهو في الخطوة الأولى يختفي — ثم يظهر في خطواته الثانية ليدمر في الخطوة الثالثة قد يختص الفيروس بأحد البرامج وفي بداية البرنامج ينتقل إلى القرص أو الاسطوانة بادئاً أعماله والفيروس يعتبر كالعدي هو ينتقل من البرنامج إلى البرنامج أما عن طرق نقل عدوى الفيروس المعلوماتي فهي تتحدد في ثلاث نقاط (١)

١ — أثناء نقل الأجهزة أو خلال شبكات الاتصال وفي النهاية من قرص ليس مصاب من مصدر خارجي .

٢ — وقد أوضح اتحاد فيروس الكمبيوتر أن مراحل العدوى تصل لأربع مراحل أولها عدوى الذاكرة الإضافية الثابتة ثانيهما لدوى الملفات المشتركة ثالثهما عدوى الذاكرة الداخلية وأخرها عدوى الذاكرة الإضافية المتغيرة .

إذا انتقلنا لأهم أعراض الإصابة بالفيروس نلاحظ توقف توقف النظام الإلكتروني وتوقف نظام الحاسب ، مما يذكر أن هذا الفعل مجرم وفقاً لنص

المادة ٤٦٣ الفقرة الثالثة من القانون الفرنسي رقم ٩ لسنة ١٩٨٨ والتي تنص على « أن يعاقب كل من تسبب عمداً وبدون مراعاة لحقوق الآخرين في تعطيل أو فساد تشغيل النظام ومن هنا كانت أغراض الإصابة بالفيروس لها فعل شديد جنائياً أما عن العقوبة التي وضعها المشرع فهي الحبس لمدة تمتد من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات والغرامة تتراوح من ١٠,٠٠٠ فرنك إلى ١٠٠,٠٠٠ أو إحدى هاتين العقوبات .

ومن الملاحظ أيضاً أن الأغراض الأخرى للإصابة بالفيروس تسبب في ببطء تشغيل النظام الإلكتروني وهذا بالتالي يفسد أهم سمات النظام التي هي السرعة ومن سلبات الإصابة أنها تؤدي إلى ضيق السعة التخزينية مما يجرد النظام من سمة أخرى كل ذلك يعد عملاً تخريبياً للحاسب إضافة إلى ذلك فالفيروس يشوش المعلومات ويدخل معلومات غير صحيحة

إن استخدام الحاسبات لها خطورتها المتعددة فمن السهولة أن يتم التلاعب بالحاسب نفسه إذ يتم استخدامه في إدخال معلومات مضللة للتضليل أو اللعب بالبرامج لصالح المراوغ .

ويبدو ذلك واضحاً في إدخال بيانات خاطئة ممثلة في إيجاد دائتين بفواتير يجب دفعها وأيضاً

(١) تراجع تفصيلاً في هذا الموضوع إلى : الدكتور هدى حامد - مرجع سابق



وبذلك يصعب على العميل الأصلي إثبات إدانة المتلاعب .

ويطلق على هذا الأسلوب فى التلاعب بالأموال «أسلوب «سلامى» ومن ثم نلاحظ شيوعية هذه الطريقة للاستيلاء على حسابات العرب فى بنوك الخارج وضحاياها يكثرون .

المبحث الثالث

الوسائل المقترحة لتحديث القضاء المصرى

لمواجهة قضايا المعلوماتية

- الفرع الأول -

إصدار تشريع يعالج الجرائم المعلوماتية

١ - المشروع الفرنسى عالج هذا الموضوع بإيجابية كبيرة ^(١) أما بالنسبة لتشريع المصرى فهناك فراغ تشريعى فى جرائم المعلوماتية لذلك يجب أن يشرع القضاء المصرى قوانين تحمى الأموال حيث أن القوانين الموجودة حالياً يصعب تطبيقها ، فإذا رجعنا للمشروع الفرنسى فنجد أنه قد أصدر قانوناً جديداً للتلاعب المعلوماتى وهو القانون رقم ٩ لعام ١٩٨٨ وقد منع الوصول بطريقة التحايل لنظام المعالجة الآلية ووقف أو تخريب تشغيل النظام المعلوماتى وإداوته .

٢ - إن صدور القانون رقم ١٩ لعام ١٩٨٨ هو

أجور وهؤلاء المدنيين هم غير حقيقين يجدون أنفسهم أمام فواتير صادرة من الحاسب يجب دفعها والطالب هنا المراءوغ وبالتالي يمكنه التحصيل بسهولة على مبالغ طائلة ^(٢).

بالنسبة للمدين المعتدى عليه يجد نفسه أمام عراقيل كثيرة لصعوبة إثبات أنه غير مدين وذلك لوجود الفواتير المعلوماتية والبيانات المزورة الموجودة بالحاسب ، فنجد أنفسنا أمام جريمة اختلاس الأموال بالقوة الالكترونية .

٣ - الحصول على مكاسب أو فواتير عن طريق التلاعب بالبرامج هناك وسيلة أخرى للاستيلاء على الأموال متمثلة فى اللعب بالبرامج فى حساب الفوائد ، فالتلاعب يصدر أوامره للحاسب الالكترونى بأن يخضم مبالغ محددة من الحسابات وبتراكم هذه الخصومات عاماً تلو الآخر يحصل المتحايل على ثروة من خلال مدة هذه السنوات وهذا المتلاعب يحبك لعبته حتى لا ينكشف أمره بجعل القيمة المخصومة قليلة والأنظمة الأكثر عرضة لهذا التلاعب هو المجال المصرفى وأيضاً يمكن حدوث ذلك بالرواتب الشهرية والمعاشات .

٤ - إضافة إلى ذلك فالتحايل يفتح حساب له ويتم تحويل المبالغ المخصومة إلى حسابه مباشرة فهو بذلك يكمل خطته ويتخذ لنفسه شرعية ظاهرية

(١) دكتور حسام الاهوائى - حماية أنشطة البانك من مخاطر استخدام الجابجات الالكترونية - بحث مقدم المؤتمر للحاسب الالكترونى - القاهرة - مايو ١٩٩١ .

(٢) Francoige chmaux La loi sur la fraude informatique des nouvelles incriminations. paris . 1990 no 3321

حرية التعبير وحق الخصوصية والإجراءات المتعلقة بها وأيضاً المحاكم الدستورية قليلة الخبرة فى وسط وشرق أوروبا وفى روسيا حزو نفس الحزو ويتعاون القضاء أيضاً على حل النزاعات عبر القومية أو الدولية وفى القضايا التى يتدخل فيها مواطنون من دولتين مختلفتين كانت المحاكم رغبة منذ فترة طويلة فى الاعتراف بالمصلحة المحتملة لكل منها وفى مراعاة كل منها لالأخرى عندما لا تكون هذه المراعاة باهظة الثمن .

لكن أحياناً يكون الاتصال القضائى ليس موقفاً ومثال ذلك ما حدث من نزاع بين قاض بالولايات المتحدة وآخر من هونج كونج حول قضية تجارية تخص متنفذين فى السلطة فقد رفض قاضى الولايات المتحدة أن يحكم بعدم صلاحية تطبيق القانون الأمريكى لمصلحة محكمة هونج كونج على أساس أنهم فى هونج كونج يمنحونك وساماً أن قمت بمثل هذا العمل «إشتغال كبار المسؤولين فى التجارة»، ودافع قاضى هونج كونج بصلابة رداً على ذلك من صلاحية قانون هونج كونج وأكد عزمه على تطبيقه كما وبخ أيضاً نظيره الأمريكى مشيراً إلى أن أى نزاع يجب معالجته بحسن الصلات القضائية بدلاً من معالجته بالمساجلة القضائية ان أكثر مظاهر التعاون القضائى هو الشراكة بين المحاكم الوطنية والمحاكم عبر القومية ففى الاتحاد الأوروبى تعمل محكمة العدل الأوروبية على المحاكم الوطنية عندما تتدخل قضايا القانون الأوروبى مع القانون الوطنى ترسل المحاكم الوطنية بعض القضايا إلى المحكمة الأوروبية التى تقول رأيها وترد القضية إلى المحاكم

مشاركة فعالة وهو ما يتعلق ببعض الجرائم المعلوماتية ويعتبر ككصل مستقل عن بقية الجرائم الأخرى ويعد كتشجيع لفكرة تكوين قانون جنائى معلوماتى منفصل .

٣ — ومما يلاحظ أن موضوع جرائم الحاسب قد انفتح على القانون الجنائى والذى يرسخ هذه الفكرة قانون جرائم المعلوماتية الفرنسى .

٤ — من ثم تقترح تعديلات تشريعية فيجب على المشرع المصرى أن ينص قانوناً بتحريم الأعمال السابق تحريمها من المشرع الفرنسى حديثاً فى القانون رقم ١٩ لعام ١٩٨٨ وأيضاً يلزم وجود قانون يجرم سرقة المال المعلوماتى «برامج ومعلومات فى التشريعين المصرى والفرنسى» ، ومن ناحية أخرى يجرم الاستعمال غير المستحق للحاسب الإلكتروني فعلى المشرع أن يضع على قدم المساواة الحماية بين المال المادى والمعنوى .

والنظام الجنائى أيضاً يجب أن يحمى الأموال المعلوماتية وعلى القضائى أن يتولى تفسير القوانين المتطورة .

الفرع الثانى

التعاون القضائى الدولى^(١)

إن القضاء الوطنيين والدوليين يلتقون ويتعرفون ببعضهم البعض ينشدون التواصل القضائى عبر القومى ويرغبون فى معرفة الاحكام القضائية الدولية والاجنبية وما يترتب على ذلك من رغبة فى إقتباسها ومثال ذلك كانت المحكمتان الدستورتان قد استفسرنا عن سابقات المحكمة العليا بالولايات المتحدة كى يعرفا موقف المحكمة فى القضايا مثل



الجناى لىكون الطالب ملماً بكل سمات الحاسب الآلى وأيضاً كل سلبياته وكل المشاكل والتحديات التى تنتج عنه كالجرائم المعلوماتية ثم تنشأ التوسع فى الرسائل والبحوث المتعلقة بالحاسب وإزالة طاقة العقبات أمام هذه الدراسة بل والتوسع فى تطبيق الدراسة عملياً بوضع أجهزة الحاسب فى متناول يد الطالب لىكون واعياً بكل مميزات وأضرار هذا الجهاز الخطير الذى يعد سمة أساسية من سمات عصرنا الحالى والقرن الحادى والعشرين .

الفرع الرابع

التوسع فى تدريب القضاة وخبراء وزارة

العدل لاكتساب الخبرات اللازمة لفهم طبيعة جرائم المعلوماتية أن الانتظار لحين إنتهاء الطلبة من دراسة جرائم المعلوماتية ثم التحاقهم بعد ذلك بالقضاة قد يستغرق وقتاً طويلاً فى الوقت الذى تحتاج فيه إلى حسم ما قد يظهر من هذه الجرائم وما قد يعرض أمام المحاكم من قضاياها ومن ثم فليس هناك بديل لتدريب القضاة ومساعدتهم من خبراء وزارة العدل وإنشاء قسم جديد للخبرة فى مجال المعلومات حتى تتوافر للقاضى والحبير المعرفة الكافية لفهم طبيعة الجريمة المعلوماتية وبالتالي لتقييم ادلة معينة وهى تختلف فى الدليل أو مكان وجوده أو كيفية الحصول عليه أو كيفية توضيحه وبدون ذلك سيقف القضاء المصرى عاجزاً عن الفصل فى مثل هذه الدعاوى التى هى ملازمة لنظم المعلومات وقادمة لا محال .

الوطنية وبذلك يؤدى هذا التعاون إلى جعل سلطة المحاكم المحلية فى مرتبة تلى سلطة محكمة عبر قومية فهذه هى نفس نصوص معاهدة روما التى تقر بهذه الطريقة المرجعية ، فالمحاكم هى التى حولته إلى شراكه قضائية .

وقد التقى القضاة الاجتماع مرة كل ثلاث سنوات منذ عام ١٩٧٨ وهم قضاة المحاكم العليا فى أوروبا الغربية وهم يحترمون قرارات بعضهم البعض خاصة فيما يتعلق بقبول القرارات التى تصدرها محكمة العدل الأوروبية وتنظر إجتماعات بين قضاة المحكمة العليا للولايات المتحدة ونظرائهم فى المحاكم الأوروبية كما تعقد اجتماعات بين قضاة الولايات المتحدة مع قضاة من المحاكم العليا لوسط وشرق أوروبا وروسيا .

ومن أجل تحقيق التواصل بين القضاة تم إنشاء منظمة المحاكم العليا فى الأمريكتين فى أكتوبر ١٩٩٥ التقى خمسة وعشرون قاضياً من قضاة المحاكم من أجل إصدار ميثاق المنظمة وقد دعا هذا الميثاق إلى عقد إجتماع للمنظمة كل ثلاث سنوات وتكوين سكرتارية دائمة وقد تطلب ذلك تصديق خمس عشرة محكمة عليا وتم تطبيق كل ذلك فى عام ١٩٩٦ لذا فيجب على المحاكم الوطنية أن تتشابه مع بعضها البعض مراعية الخلافات ولكنها فى النهاية تعترف بالقيم العامة وتدعمها ، وتوصى بالداخل الحاسب الآلى فى مناهج مقررات كلية الحقوق وإدخال جرائم الحاسب الآلى ضمن مقررات القانون

الأساليب المقترحة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية للعولمة

بقلم
سمير سعيد مرقص

المركز القومي للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الأول

العمل العربي الإفريقي المشترك

كأسلوب للحد من آثار العولمة^(١)

كانت المنظمة العربية كما هو معلوم سباقة إلى التعاون الاقتصادي بنص ميثاق جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ومعامدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ١٩٥٠، ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية ١٩٥٧، وفي اتفاقية السوق العربية المشتركة ١٩٦٤، وفي عام ١٩٨١ عقدت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وفي فبراير ١٩٩٧ تم اقرار البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى بهدف تحقيق التحرير

سيتناول الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:
المبحث الأول: العمل العربي الإفريقي المشترك كأسلوب للحد من آثار العولمة.
المبحث الثاني: الاستثمارات المشتركة.
المبحث الثالث: جنى ثمار العولمة وتجنب التهميش.

المبحث الرابع: التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية كأحد الحلول المقترحة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة - دراسة مقارنة.

المبحث الخامس: الإصلاحات الهيكلية وأثرها على معالجة الآثار السلبية للعولمة - دراسة مقارنة.



الكامل للتجارة البينية بين الدول العربية على مراحل سنوية متدرجة بمعدل ١٠٪ سنويا اعتبارا من يناير ١٩٩٨ ، وقد بدأ التنفيذ الفعلى بين ١٨ دولة تشكل ٩٥٪ من حجم التجارة العربية (مازالت جيبوتى وموريتانيا والجزائر وجزر القمر خارج الاتفاقية) .

وسيكون من شأن هذا التكتل الاقتصادى الاستفادة من الميزة التى تعطىها اتفاقيات الجات والتى تتمثل فى حق دول التكتل أن تتبادل الميزات التفضيلية فيما بينها دون أن تكون مضطرة لمنح هذه الميزات الى باقى الدول الاعضاء فى منظمة التجارة الدولية ، فهذه الاتفاقيات تفرض على أى دولة ليست عضوا فى تكتل اقتصادى تعميم أى ميزة تفضيلية تمنحها لدولة أخرى على باقى الدول الاعضاء فى منظمة التجارة الدولية ، وبالتالي فمن مصلحة الدول العربية أن تقيم فيما بينها تكتلات اقتصادية لتبادل المزايا التفضيلية دون أن تكون مضطرة لمنح هذه الميزات لغيرها .

والحركة التعاونية على امتداد العالم العربى مطالبة الان بتفعيل التعاون الاقتصادى ، وأن تكون احدى الياته ، يعزز هذا المطلب أن البيئة العربية الان تختلف عما كان الوضع عليه فى الستينات ، ففى السابق كانت اليات التنفيذ شركات حكومية تحركها الدولة بقرار سياسى ، شركات حكومية تحركها الدولة بقرار سياسى أما الان فهى شركات خاصة تتحرك بدافع الربح

والبحث عن فرص الاستثمار الاجدى لها ، وهو ما يعنى أن النشاط الاقتصادى ذا الابعاد الاجتماعية سيكون منطقة فراغ تستطيع التعاونيات فقط أن تسدها ، وهناك كثير من المجالات التى تفتح افاقا للمشروعات التعاونية العربية المشتركة منها ما يلى .

- ١ - المشروعات المشتركة فى صيد وتصنيع الاسماك (المغرب وموريتانيا واليمن وعمان تملك مزايا نسبية فيها) .
- ٢ - المشروعات المشتركة فى تصنيع اللحوم والجلود والالبان ومنتجاتها (السودان والصومال والمغرب تملك مزايا نسبية فيها) .
- ٣ - المشروعات المشتركة فى تصنيع الخضر والفاكهة (مصر وسوريا والاردن تملك ميزة نسبية فيها) .
- ٤ - المشروعات المشتركة فى المنتجات البترولية (دول الخليج والسعودية ومصر وليبيا تملك ميزة نسبية فيها) .
- ٥ - المشروعات المشتركة فى تصنيع الاخشاب (لمصر ميزة نسبية فيها) .
- ٦ - المشروعات المشتركة فى مجال الملابس والفروشات والمنسوجات (لمصر وسوريا ميزة نسبية فيها) .
- ٧ - المشروعات المالية المشتركة (للكويت ولبنان ومصر ميزة نسبية فيها) .
- ٨ - المشروعات المشتركة فى مجال الادوات المنزلية (لمصر ميزة نسبية فيها) .

٩ - المشروعات التجارية المشتركة في مجال التجارة الخارجية والتوزيع حتى المستهلك (كل الدول العربية) .

والى جانب المشروعات المشتركة فى المجالات السلعية فهناك مشروعات الخدمات الانتاجية كالنقل والتخزين والتأمين والمصارف والمشروعات الاجتماعية كالتعليم والصحة ، والمشرعات الثقافية كمراكز الثقافية التعاونية وكل هذه المجالات السابقة مازالت يكرأ ، ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر مثلاً بالنسبة للنشاط الزراعى أن مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى الوطن العربى تبلغ ٢٠٠ مليون هكتار المزروع منها ٢٧٪ فقط ، وأن قيمة الاستثمار العربية خارج الوطن العربى تبلغ ٨٠٠ مليار دولار ، بينما تعاني فرص الاستثمار فى الوطن العربى من عجز فى المدخرات يدفع الدول العربية الى الاستدانة من الخارج حتى بلغ حجم المديونية ١٧٠ مليار دولار .

ومن شأن العمل التعاونى العربى المشترك أن يفتح الافاق أمام صغار المستثمرين الذين لا يجدون أمامهم من سبيل غير الايداع فى المصارف أو شراء الأوراق المالية ، كما أنه ومع تراجع دور الدولة الاجتماعى وخاصة فى دعم السلع الاستهلاكية ، سيقوم القطاع التعاونى من خلال عدم تقاضيه كل هوامش الربح التى يتقاضاها القطاع الخاص بالدور الاجتماعى الذى

كانت الدولة تقوم به ، كما أنه سيساهم فى احداث التنمية المكانية والنمو المتوازن بتوجهه الى المناطق التى يسعى القطاع الخاص الى الوجود فيها كالمناطق النائية والجبلية والصحراوية ومناطق المناجم وحقول النفط والتجمعات العمرانية الجديدة.

ان هذا كله يقتضى تكاتف الكوادر التعاونية على امتداد العالم العربى وسعيها من خلال البرامج التنفيذية المكثفة الى تفعيل التعاون الاقتصادى العربى المشترك ليرتفع حجم التجارة البينية فى السلع والخدمات ويتحول الوطن العربى كله الى اقتصاد واحد مترابط الاجزاء .

وقد قامت الحكومة المصرية باتخاذ خطوات بناءه فى استخدام استراتيجية بديلة للسوق العربية المشتركة من أجل تفعيل هذه السوق التى وصلت صادرات دولها الى ١٨١ مليار دولار ، ووراداتها الى ١٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٧ بما فى ذلك النفط وتمثلت الاستراتيجية المصرية فى عقد الاتفاقيات الثنائية مع غالبية الدول العربية التى ستنتهى بعد الفترة الانتقالية الى الغاء الجمارك بين الطرفين ، ويتبقى أن يستفيد رجال الاعمال المصريون من تلك الاتفاقيات من خلال اعداد استراتيجية تسويق ناجحة تكفل تدفق سلعنا لتلك الدول ، وهذه ليست مهمة الحكومة المصرية لانها لا تمتلك أن تجبر المستهلك العربى بالدول الشقيقة على أن يقبل على استهلاك منتجاتنا إذا لم تشبع



حاجاته بدرجة تفوق المنتجات المنافسة ^(١) .

ويرى الباحث أن التعاون العربي المشترك وحدة غير كاف في ظل التكتلات الاقتصادية القائمة وهي

« النافتا » و « الباسفيك » APEC « الياك » للاستفادة من المزايا الجمركية التي يعطيها كل تجمع لاعضائه ، وهناك شائعات بأن السوق الأوروبية المشتركة تدرس اعطاء مزايا تفضيلية جمركية متبادلة لتجمع « النافتا » . وإذا تم ذلك فعلى الدول النامية أن تدفن منظمة التجارة العالمية وتنسى اتفاقية « الجات » لان التقارب بين هذين التكتلين معناه احتكار ما يقرب من ٦٥٪ من حجم التجارة العالمية .

- النفاذ للأسواق العالمية حتى في ظل التخفيضات الجمركية التي فرضتها « الجات » على الدول المتقدمة وهي ٦٥٪ تقريبا من مستواها في آخر ديسمبر ١٩٩٤ يصعب تحقيقه على الشركات المصرية .

ومن ثم فإن الحل الأفضل هو الانضمام والمشاركة الفعالة في كل التجمعات فإذا كانت الأسواق العربية والإفريقية هي الامتداد الجغرافي الطبيعي للسوق المصرية فان هذا الاختيار يجب أن يقترن بإزالة العقبات أمام التكامل الاقتصادي وأن يظل اختيار السوق العربية أو السوق

الإفريقية المشتركة بين دول الكوميسا هو الاختيار النهائي بحيث تصبح مناطق التجارة الحرة والمشروعات المشتركة هي مراحل وخطوات نحو أسواق مشتركة تشمل الى جانب التجارة كل سبل التعاون والعلاقات الاقتصادية ، ويرتبط ذلك بإيجاد وتهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي الملائم لقبول واستيعاب هذا التكامل ويرتبط بذلك أيضا بتغيير هيكل الاقتصاد في مجموعات هذه الدول فبدلا من التخصص في إنتاج منتجات متشابهة والاقتصاد في التصدير على منتج أو اثنين أو خامات تنتقل الى مراحل اعمق لإنتاج منتجات وصادرات متنوعة متكاملة وليست متنافسة تقوم بتصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة بدلا من تصدير المواد الخام والسلع الأولية .

المبحث الثاني

الاستثمارات المشتركة

ويؤيد البعض ذلك ويرى أن ^(٢) الاستثمارات ، مدخل ملائم بعد أن ثبت أن مدخل تحرير التجارة ليس هو المدخل الأهم لتحقيق استفادة حقيقية من كافة الدول الإسلامية مع بعضها البعض وأن المدخل الأكثر ملاءمة للعالم الإسلامي يتمثل في التوسع في الاستثمارات المشتركة لأن معظم واردات الدول الإسلامية غير متاحة حاليا إلا من

(١) دكتور / فؤاد أبو إسماعيل - العولمة وقضية زيادة الصادرات المصرية - مجلة الأهرام الاقتصادية العدد ١٥٨٩ - ٢١/٦/١٩٩٩ ص ٦٦ .

(٢) دكتور حسن عباس زكي - الرابحون والخاسرون في العولمة - مجلة الأهرام الاقتصادي - العدد ١٥٦٥ في ١٤/١١/١٩٩٩ .

استيراد المواد الخام بأقل الأسعار وتصدير السلع الصناعية بأعلى الأسعار وتصدير رؤوس الاموال الى الدول النامية التى تربطها بالغرب التى تحصر الاستفادة بالتكنولوجيا الغربية فى الدائرة التى تريدها والتنمية المحدودة ثم فرض نظم تجارية واقتصادية ومالية تمنع أى دولة من أن تكون حرة فى اتخاذ الإجراءات التى تمكنها من زيادة نموها وصادراتها والحصول على حصتها العادلة من التجارة الدولية اى ان تجعل الدول تابعة لها . وتسمح لها بالنمو المحدود الذى يحافظ على مستوى معيشة متدن ولكن فى الحدود التى تسمح لهذه الدول بامتصاص ما تصدره اليها الدول الغربية مع تمكينها من الاستدانة منها لكى تظل تحت رحمتها .

(٢) تحجيم دور الدولة على أن تحل محلها الشركات العملاقة عابرة القارات ، الصناعية والتجارية والبنوك وغيرها وإجبار دول العالم النامى على أن تفتح أبوابها لهذه الشركات وللأفراد وذلك كله فى حدود مصلحته وفرض سيطرته وتنظيم القنوات الاقتصادية فى الدول النامية لمصلحته ومن هنا اختفى ما كان ينادى به من حماية الصناعة أو نقل التكنولوجيا باختيارنا أو منع استيراد بعض السلع أو فرض أساليب الحياة تحت عنوان حقوق الانسان التى هى عبارة

الدول الغربية ، ولزيادة حجم التجارة البينية يجب التوسع فى الاستثمار وزيادة الإنتاج بين الدول الاسلامية ، من هنا تبدو أهمية التوسع فى الاستثمارات سواء من جانب الحكومات أو رجال الاعمال والقطاع الخاص وهذا ايضا يؤدى إلى تخفيف عنصر المخاطرة الى حد كبير كما يساعد على انسياب مئآت البلايين من الدولارات من العالم الغربى الى الدول الاسلامية النامية ويساعد على التوازن الدولى الاقتصادى . ومن الضرورى الإسراع فى ذلك حتى نواجه العولة ، والمقصود الحقيقى للعولة هو « التدخل فى الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسلوكية بصرف النظر عن الحدود السياسية للدول » وذلك عن طريق ابتداع مؤسسات وشركات وبنوك عابرة للقارات تمكن الغرب من تحقيق ذلك ، وفى هذا السبيل شاركت دول الغرب فى خلق مؤسسات مختلفة تساعد على تحقيق هذه السياسة هى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية (الجات) ونظم المعلومات والانترنت ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والمشروبة (الكوكاكولا) والمأكولة (الهامبورجر) والملبوسة (الجينز) وغيرها .

● ونتيجة ذلك عمليا هى :

(١) التبادل التجارى الذى هو فى مصلحة الغرب وفى غير مصلحة الدول النامية عن طريق



كالمنسوجات كما يجب الا نكتفى بدور المتلقى والناقل للتكنولوجيا الدول المتقدمة التى تشاركها ولكن يمكن ان ننضم لبرامج الأبحاث والتطوير والتكنولوجيا التى تقيمها هذه الدول لان المشاركة فى صنع التكنولوجيا يوفر ارباحا مرتفعة عن مجرد تطبيقها فى بلدنا .

ومن ناحية اخرى يجب الاتكفى مصر بمجرد الحصوص الزراعية التى تم الاتفاق عليها أو مراجعتها أو زيادتها فى وقت تتضاءل فيه كميات هذه الحصوص مع ما هو منتظر من احتياجات تصدير للمشروعات القومية الزراعية العملاقة فى مصر فى توشكى وسيناء وجنوب الوادى وغيرها حيث يحتاج كلا الملفين الزراعى والصناعى الى مزيد من الاهتمام وإعادة التفاوض ففى الوقت الذى تفرض فيه دول أوروبا شروطا متعسفة تحت بند مواصفات المنشأ فإنها لا تقدم سوى مساعدات ضئيلة للنهوض بالصناعة المصرية لا يتلاءم مع ما تنفقه مصر على الصناعة من عشرات المليارات من الجنيهات وما تعانية من طوفان العولة والتحرر الاقتصادى وبرامج التأهيل للعمالة .

أما بالنسبة للاستثمارات الأوروبية والأمريكية وغيرها من الاستثمارات الأجنبية فقد أن الأوان أن تتجه الى مزيد من المشروعات الصناعية

عن تفسير لمزاج القوى والاستثمار المباشر الذى يمارسه لا لإنعاش الاقتصاديات الوطنية ولكن لفتح باب هيمنتها وتمكينها من ذلك . نتيجة لما تقدم فإن الهدف هو ان تحل المؤسسات عابرة القارات محل الحكومات فمثلا لا نقول على سلعة ما انها صنعت فى مصر أو فى الامارات ولكن حت لو صنعت فى هذين البلدين فكل هو (صنع فورد أو مرسيدس أو IBM أو توشيبا أو ماركة الشركة المنتجة) أى استعلاء الشركة على الدولة . ويرى البعض أن^(١) هناك خياراً ثالثاً وهو المشاركة مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة يوفر لمصر عدة مزايا مثل تحسين البنية الأساسية وزيادة الصادرات لأوروبا وأمريكا وزيادة استثمارات هذه الدول فى مصر ، ولا يعنى ذلك ان هذه الدول ليست مستفيدة من المشاركة أو الشراكة وإنما ستستفيد من دخول المشروعات المشتركة الى دول أخرى فى المنطقة ومن ايجاد وظائف فى بلدها وتعزيز صادراتها إلينا والمطلوب منا فى هذا الخيار أن نضاعف من مزايا الشراكة بالنسبة لمصر وأن نحل مشكلات مهمة مثل العمال وحقوقها فى الانتقال والعمل والسفر وقضية صادرات بعض السلع

(١) صفاء جمال الدين - متى تحصل مصر على نصيبها العادل من العولة - مجلة المال والتجارة - العدد ٣٦٠ - ابريل ١٩٩٩ ص ٣٩ .

منطقة التجارة الحرة مع امريكا بانشاء العديد من المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية تفيد فى هذه الاتجاه .

ويبقى الخيار النهائى وهو التحرك على جميع الأصعدة وبصورة متوازنة بما يحقق مزيدا من التعاون الاقتصادى وجذب مزيد من الاستثمارات والمشروعات المشتركة ، فلا تعارض بين انضمام مصر لى تجمع اقتصادى وانضمامها لاتفاقات مشاركة ومشاركتها فى مجموعات دولية كمجموعتى الـ ٨ أو الـ ١٥ لأن ذلك لا يتعارض مع التزام مصر باتفاقاتها الثنائية مع دولة داخل أو خارج هذه المجموعات أو التكتلات . والأهم من ذلك هو تحسين ظروف الوضع الراهن للاقتصاد المصرى والاقتصاديات النامية وتركيز المفاوض المصرى دائما فى جميع صور التعاون على تحقيق مزيد من التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتخلص من مشكلات الماضى ومواجهة تحديات المستقبل . كما يفيد انضمام مصر للتجمعات العالمية فى الحصول على مزايا تقصرها دول التجمع أو التكتل على مجموعة دولها دون غيرها من البلدان .

نستكمل البحث العدد القادم .

والزراعية بدلا من التركيز على البنية الاساسية والخدمات كى يحدث تطور اقتصادى حقيقى فى الاقتصاد المصرى كما يجب زيادتها لان هذه الاستثمارات مازالت لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الاستثمارات الأمريكية والأوروبية فى الخارج.

ويظل التحدى الحقيقى لمصر هو زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى الى جانب إزالة باقى معوقات الاستثمار والتصدير بعد أن قطعت مصر شوطا مهما فى هذا المجال خاصة أن التقرير الاقتصادى لدول العالم والصادر عن المنتدى العالمى لعام ١٩٩٥ يشير الى أن مصر تحتل المركز السابع والعشرين بين دول العالم من حيث قدراتها التنافسية فى حين تحتل دولة مثل اندونيسيا مثلا المركز الثالث والثلاثين والهند المركز السادس والثلاثين . ناهيك عما تم انجازه خلال السنوات الماضية فى اطار برنامج الإصلاح الاقتصادى لزيادة القدرة التنافسية والتصدير للاقتصاد المصرى . ويسهم زيادة دور وفعالية القطاع الخاص فى عملية التنمية باعتباره احد الاهتمامات الاساسية للشراكة فى ايجاد فرص عمل جديدة وحل مشكلة البطالة ولو بصورة جزئية وكذلك رفع مستوى المعيشة وخاصة اذا ما اقترنت الاستثمارات الأوروبية والأمريكية بجذب استثمارات من دول أخرى مما يساعد فى النهاية على ايجاد فرص عمل متزايدة . وقد تسمح

قرار وزير التأمينات رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٢

الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٣

بشأن

إعادة تنظيم التأمين على العاملين بنشاط النقل البري
لدى أصحاب الأعمال في القطاع الخاص

د. محمد طه عبيد
الخبير الاستشاري للتأمين

وزير التأمينات

الاجتماعية والنقابة العامة للنقل البري ،
وبناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية ،

وعلى موافقة النقابة العامة لعمال النقل البري
بكتابها رقم ١٣٧ المؤرخ في ١٩٩٢/٢/٥ .
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ
١٩٩٢/٥/٢٥ .

قرر

الباب الاول

مجال التطبيق واجرا الاشتراك

مادة ١ : تسمى احكام هذا القرار على السائقين
العاملين في القطاع الخاص الحاصلين على رخصة
قيادة مهنية من الدرجات الاولى والثانية والثالثة وفقا
لاحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣
بإصدار قانون المرور ،
وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٠
في شأن التأمين على العاملين بنشاط النقل البري لدى
أصحاب الأعمال في القطاع الخاص ،

وعلى قرار الهيئة العامة للتأمين الصحي بتفويض
المجالس الطبية المتخصصة في اثبات حالات عجز
العاملين بنشاط النقل البري في القطاع الخاص :
وعلى محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ
١٩٨٠/٧/٢٦ بوزارة التأمينات بين ممثلي وزارة
التأمينات والإدارة العامة للمرور والهيئة العامة للتأمينات

مادة ٤ : على المؤمن عليه أن يقدم عند طلب
القيّد شهادة الميلاد أو مستخرجاً رسمياً منها .

مادة ٥ : على الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية
أن تعطيب لكل مؤمن عليه وفقاً للمادة ٣ بطاقة تأمين ،
وتتولى الهيئة أعداد نموذج البطاقة المشار إليها .

وعند انتهاء مدة البطاقة يعطى المؤمن عليه بطاقة
أخرى لمدة مماثلة .

وتتلف البطاقات التي انتهت مدتها بملف التأمين
الاجتماعى بعد مراجعتها واعتمادها .

مادة ٦ : يؤدى المؤمن عليه حصته فى نظام
التأمين الاجتماعى بنفسه نقداً الى مكتب الهيئة المختص
وفقاً لما يلى :

أ - يؤدى السائق الاشتراكات المستحقة عن فترة
الترخيص مقدماً ، ويجوز للهيئة قبول أداء الاشتراكات
المستحقة عن السنة الثانية من فترة الترخيص على اربعة
دفوعات متساوية وفى حالة عدم الاداء حتى تاريخ تجديد
الترخيص تؤدى الاشتراكات المتأخرة والمبالغ الاضافية
مع اشتراكات فترة الترخيص الجديدة .

ب - يؤدى التابع الاشتراكات عن كامل الشهر
الذى عمل خلاله فى ميعاد لا يجاوز شهرين تاليين
لشهر المستحق عنه الاشتراكات وفى حالة عدم السداد
حتى نهاية الميعاد المشار إليه يعتبر ذلك قرينة على عدم
الاشتغال خلال هذا الشهر .

كما تسرى احكام هذا القرار على التابعين العاملين
على سيارات النقل فى القطاع الخاص .

مادة ٢ : يكون اجر الاشتراك فى نظام التأمين
الاجتماعى للمؤمن عليهم المشار اليهم فى المادة السابقة
وفقاً للآتى :

أ - سائق حاصل على رخصة قيادة درجة أولى
٧٥ جنيه شهرياً .

ب - سائق حاصل على رخصة قيادة درجة ثانية
٦٥ جنيه شهرياً .

ج - سائق حاصل على رخصة قيادة درجة ثالثة
أو حاملى رخص القيادة الخاصة إذا اشتغلوا على
جرارات زراعية أو عربات النقل الخفيف ٥٠ جنيه
شهرياً .

د - تابع ٤٠ جنيه شهرياً .

الباب الثانى

إجراءات الاشتراك واداء اشتراكات التأمين الاجتماعى

مادة ٣ : على العامل من الفئات المنصوص عليها
فى المادة (١) أن يتقدم الى مكتب الهيئة القومية
للتأمينات الاجتماعية المختص الذى يقع فى دائرته محل
اقامة العامل لطلب قيده فى سجل عمال النقل البرى
ويحرر طلب الاشتراك على النموذج الذى تعده الهيئة
المذكورة لهذا الغرض .



أنواع السيارات في القطاع الخاص على اساس الاجر
الناتج من قسمة مجموع اجور اشتراك كل فئة من فئات
العاملين المشار اليهم بالمادة (٢) المسجلين لدى الهيئة
فى شهر يناير من كل سنة على عدد السيارات المرخص
لهم بقيادتهم .

مادة ١٠ : تسدد حصة صاحب العمل فى
اشتراكات التأمين الاجتماعى نقدا ومقدما عن المدة
المطلوب عنها رخصة السيارة وتؤدى هذه الاشتراكات
الى مكتب الهيئة المختص .

وعلى المكتب المذكور أن يعطى صاحب السيارة
شهادة تدل على سداد حصته فى اشتراكات التأمين
الاجتماعى .

الباب الثالث

أحكام عامة وانتقالية

مادة ١١ : على ادارات واجهزة المرور أن تعلق
اصدار أو تجديد أو تعديل درجة الرخصة الخاصة
بالسائقين العاملين فى نشاط النقل البرى فى القطاع
الخاص أو اصدار أو تجديد رخص تسيير السيارات بهذا
القطاع على تقديم طلبها بالشهادة المنصوص عليها فى
المادتين ٨ و ١٠ .

مادة ١٢ : تراعى الاحكام الاتية للمؤمن عليهم
السائقين :

وعلى مكتب الهيئة المختص اثبات بيانات السداد
ببطاقة التأمين الخاصة بالمؤمن عليه .

مادة ٧ : على المؤمن عليه أن يحافظ على بطاقة
التأمين الخاصة به ، ويتعين عليه تقديم هذه البطاقة الى
مكتب الهيئة المشار إليه فى المادة ٣ فى الحالات الاتية :

(أ) عند انتهاء مدة البطاقة .

(ب) عند طلب تعديل درجة رخصة القيادة .

ويحصل المؤمن عليه فى هاتين الحالتين على
بطاقة تأمين جديدة .

(ج) عند استحقاق أى من الحقوق التأمينية .

(د) عند طلب الاطلاع على البطاقة على أن
يخطر المؤمن عليه بذلك بكتاب مسجل بعلم الوصول .

مادة ٨ : على مكتب الهيئة المختص اعطاء
المؤمن عليه شهادة تفيد سداده لحصته فى اشتراكات
التأمين الاجتماعى فى الحالات الاتية :

(أ) عند التقدم لأول مرة للحصول على رخصة
القيادة .

(ب) عند انتهاء مدة رخصة القيادة وطلب
تجديدها .

(ج) عند طلب تعديل درجة رخصة القيادة .

مادة ٩ : تحدد حصة صاحب العمل فى اشتراكات
التأمين الاجتماعى المطلوبة من اصحاب كل نوع من

١ - تختص المجالس الطبية المتخصصة باثبات حالات العجز وتاريخ ثبوته .

وتتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى تحديد درجة العجز .

٢ - فى مجال تطبيق البند ٣ من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه لا يسرى فى شأنهم شرط عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل .

مادة ١٣ : على التبايعين السابق تسجيلهم تطبيقا للقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٠ التقدم الى الهيئة لتسليم بطاقة التأمين الصادرة طبقا للقرار المشار اليه وسداد حصتهم فى الاشتراكات المستحقة عن كل الشهور التى عمل خلالها كل منهم فى المدة من تاريخ التسجيل وفقا للقرار المشار اليه حتى تاريخ استلامه البطاقة الجديدة وذلك خلال ميعاد اقصاه ١٢/٣١/١٩٩٣ ، وعلى الهيئة تسليم كل منهم بطاقة الاشتراك المنصوص عليها فى هذا القرار .

واذا لم يقم المؤمن عليه بتقديم البطاقة للهيئة خلال الميعاد المشار اليه فلا تعتبر المدة من تاريخ آخر اشتراك مثبت بالبطاقة حتى تاريخ تسليمه للبطاقة الجديدة مدة عمل .

وفى حالة وفاة المؤمن عليه قبل العمل بهذا القرار أو قبل استلام البطاقة الجديدة وقبل انتهاء الميعاد المشار اليه يلتزم المستحقون عنه بقيمة حصة المؤمن عليه فى الاشتراكات المستحقة عن المدة من تاريخ اخر اشتراك ادى للهيئة حتى تاريخ الوفاة .

مادة ١٤ : تصدر الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التعليمات وتعد الاستثمارات والنماذج اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٥ : يحل هذا القرار محل القرار رقم ١٨٤

لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

مادة ١٦ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من ١/١٠/١٩٩٢ .

وزيرة التأمينات الاجتماعية

والشئون الاجتماعية

« دكتورة أمال عثمان »



بنك التمويل والإسكان

خدمات مصرفية متكاملة

يسر البنك أن يعلن عن توافر عدد محدود من الوحدات السكنية في المشروعات الآتية

المبنى الإدارى والسكنى والتجارى بمدينة نصر

البيان	المساحة	متوسط سعر المتر
وحدات سكنية	من ١٧٧ م ^٢ إلى ٢٣٥٨ م ^٢	٢٢٠٠ جنيه/م ^٢
فيلا سكنية	من ٢٤٠٠ م ^٢ إلى ٢٥٧٢ م ^٢	٢٥٠٠ جنيه/م ^٢
وحدات إدارية	من ٢١٦٠ م ^٢ إلى ٢١٩٢ م ^٢	٢٥٠٠ جنيه/م ^٢
اسلوب السداد	١٠% من قيمة الوحدة مقدم الحجز • ٥% من قيمة الوحدة ربع سنوية لمدة سنتين بعدد ٨ دفعات • ٥% من قيمة الوحدة على خمسة سنوات (أقساط شهرية) بفائدة ٨% الإدارة العامة للإسكان ٦ ش رقاعة متفرع من ش الجزيرة. الدقى	
للحجز والاستعلام		

مشروع الباشا - بمدينة نصر ٦ أكتوبر

نوع الاسكان	تميز / متوسط
المسطحات	تتراوح من ٢٠١٠ م ^٢ إلى ٢١٧٠ م ^٢
سعر المتر المربع	من ٨٠٠ جم ٨٥٠ جم
اسلوب السداد	١٠% عند الحجز والتخصيص ١٠% تعاقد والباقي على أقساط ربع سنوية على ١٥ سنة
يتم الحجز بالموقع. ولدى فرع البنك بمدينة نصر ٦ أكتوبر	

زهراء المعادى

نوع الاسكان	تميز / الوحدات كاملة التشطيب
المسطحات	تتراوح من ٢٣١٩٩ م ^٢ إلى ٢٣١٨٦ م ^٢
سعر المتر المربع	من ١١٠٠ جم ١٢٠٠ جم
اسلوب السداد	سداد ٥% من قيمة الوحدة مقدم والباقي يقسط على ١٥ سنة بفائدة ١٢%
يتم الحجز لدى الإدارة العامة للإسكان ٦ ش رقاعة متفرع من ش الجزيرة. الدقى	

منطقة الأحياء المائية بالفردقة

نوع الاسكان	تميز / متوسط
المسطحات	تتراوح من ٢٣٨٥ م ^٢ إلى ٢٣١٥٠ م ^٢
سعر المتر المربع	من ٧٥٠ جم ٨٠٠ جم
اسلوب السداد	١٠% مقدم والباقي على ١٠ سنوات بدون فوائد
يتم الحجز لدى الإدارة العامة للإسكان ٦ ش رقاعة متفرع من ش الجزيرة. الدقى	

جاردينيا الأهرام (بموقع متميز على ش الهرم)

نوع الاسكان	تميز / الوحدات كاملة التشطيب
المسطحات	تتراوح من ٢٣٨٧ م ^٢ إلى ٢٣١٧٠ م ^٢
سعر المتر المربع	من ١١٠٠ جم ١٢٠٠ جم
اسلوب السداد	١٠% عن الحجز والتخصيص ١٠% عند الاستلام والباقي على أقساط ربع سنوية وعلى ١٥ سنة
يتم الحجز لدى فرع المانسترلى أمام القرية الضرعونية. الجزيرة	

العصافرة / الإسكندرية

نوع الاسكان				متوسط / الوحدات كاملة التشطيب	
المساحة		قيمة الوحدة		القديم	دفعة ربع سنوية لحين التعاقد والاستلام
إلى	من	إلى	من		
١١٧	١٢٠	١٥٦٠٠٠	١٤٠٤٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٢٢	١٥٢	١٥٨٤٠٠	١٨٢٤٠٠	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠
يتم الحجز لدى الإدارة العامة للإسكان ٦ ش رقاعة متفرع من ش الجزيرة. الدقى					

لزيد من المعلومات والاستعلام، يجمع فروع البنك

والإدارة العامة للإسكان ٦ ش رقاعة متفرع من ش الجزيرة. الدقى. ت. ٣٣٦٤٥٥ - ٢٢٩٠٩٠٢

Home page: www.hdb-eg.com - Email: hdbank@internetegypt.com

أسلوب مقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية في مصر

إعداد

دكتور / جلال الشافعي
أستاذ المحاسبة والمصارف بكلية التجارة - جامعة الزقازيق

(بقية)

تكملة العدد السابق

تكلّمنا في العدد السابق عن أسلوب
مقترح لتطبيق نظام الضريبة على
القيمة المضافة لمواجهة المتغيرات
الاقتصادية في مصر المقضية والفصل
الأول والفصل الثاني والثالث والرابع
وتستكمل في هذا العدد الفصل الخامس
وباقى الباحث أن شاء الله .

الفصل الخامس

دور نظام الضريبة على القيمة المضافة
المقترح

لمواجهة المتغيرات الاقتصادية المعاصرة
تدور في فلك الاقتصاد المصري المعاصر في بداية
القرن الحادى والعشرين العديد من المتغيرات التي

يستطيع نظام الضريبة على القيمة المضافة أن يلعب
دورا بارزا في مواجهتها ، وتحقيق ما ترونو إليه
الدولة من أهداف في ظل تلك المتغيرات .

وسنحاول في هذا الفصل بيان دور نظام الضريبة
على القيمة المضافة المقترح لمواجهة المتغيرات
الاقتصادية التالية

- ١ - الإصلاح الاقتصادي في مصر .
- ٢ - تطبيق اتفاقية الجات .
- ٣ - انتشار التجارة الإلكترونية .

أولا ، دور نظام الضريبة على القيمة المضافة
في تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي في

مصر :

يمكن أن يؤدي نظام الضريبة على القيمة المضافة
دورا بالغ الأهمية في تحقيق أهداف الإصلاح
الاقتصادى في مصر ، يتمثل فى الآتى :

١ - التمويل :

تحتاج مصر إلى أموال ضخمة لتحقيق أهداف



وترجع زيادة حصيلة الضريبة العامة على المبيعات إلى ما تتسم به الضريبة من مزايا تتخلص في الآتي .

أ - أنها أغزر وسيلة تمويلية بسبب اتساع نطاقها ، حيث تصيب أغلب ضروب الاستهلاك أيا كان نوع السلع التي تنصب عليها ، مما يكفل لها حصيلة وفيرة ، حتى مع انخفاض أسعارها ، وذلك لأن حصيلتها تتوقف كلية على سعرها وعلى كمية السلع المباعة ، ولا تتأثر بالنتائج المالية لنشاط المكلف بها.

ب - إنها تتمتع بمرونة بالغة ، وتتفق والظروف الطارئة على الأحوال الاقتصادية ، فيمكن زيادتها أو نقصها بسرعة وفقا للمقتضيات . وبهذا فهي تعتبر موردا ماليا تحت تصرف الدولة ، تمكنها من أداء

الإصلاح الاقتصادي ، وتستطيع أن تستعين بحصيلة الضريبة على القيمة المضافة في هذا الصدد ، إذ يمكن أن يكون لها دور هام في المساهمة في تغطية نفقات الإصلاح الاقتصادي ، إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة . وذلك إلى جانب وسائل التمويل الأخرى ، فهي تعتبر من أهم الأدوات المالية التي تصمم وتنفذ على نحو متناسق مع غيرها في الإطار التمويلي ، لمواجهة نفقات التنمية والإصلاح الاقتصادي .

ومما يؤكد ذلك أن حصيلة الضريبة العامة على المبيعات في مصر تزايدت تزايدا مستمرا من فترة لأخرى . وهو ما يتضح من الجدول التالي الذي يبين الحصيلة الفعلية لمصلحة الضرائب على المبيعات خلال الفترة من عام ٩١ / ٩٢ حتى ٩٨ / ١٩٩٩ ^(١)

بيان	الحصيلة الفعلية بالمليار جنيه	الفروق بالمليار جنيه	نسبة النمو (الزيادة)
٩٢ / ٩١ - الأساس	٦,٢٧	٦,٢٧	٪١٠٠
٩٣ / ٩٢	٧,٢٠	٠,٩٣	٪١٤,٨٣
٩٤ / ٩٣	٨,١٠	١,٨٣	٪٢٩,١٩
٩٥ / ٩٤	٩,٣٥	٣,٠٨	٪٤٩,١٢
٩٦ / ٩٥	١٠,٣٥	٤,٠٨	٪٦٥,٠٧
٩٧ / ٩٦	١٢,٦٠	٦,٢٣	٪١٠٠,٩٦
٩٨ / ٩٧	١٣,٠٠	٦,٧٣	٪١٠٧,٣٤
١٩٩٩ / ٩٨	١٤,٥٠	٨,٢٣	٪١٣١,٢٦

(١) المصدر : الإدارة العامة للشؤون المالية والحسابات بمصلحة الضرائب علي المبيعات .

ولما كانت مصر تنسم إلى حد بعيد بزيادة ضخمة في الاستهلاك نتيجة التزايد السكاني الضخم ، وتزايد حجم العمالة ، فإن هذا يوحى بأن ثمار الإصلاح الاقتصادي تذهب معظمها أدراج رياحه ، وذلك لأن القوة البشرية التي تساهم في الإصلاح الاقتصادي ، وارتفاع قدرتها الشرائية ، والإقبال المستمر على السلع الاستهلاكية ، يترتب عليه أن أغلب إنتاج الوحدات الصناعية يتم استهلاكه أولا بأول . وبذا لن تستطيع الدولة الانطلاق نحو النمو ، فضلا عن انخفاض المدخرات أو اندامها ، وبالتالي قلة الهامش المتاح للتمويل ، بالإضافة إلى ما للاستهلاك المتزايد من آثار معرقة للصادرات ، حيث يؤدي إلى نقص الفائض المتاح للتصدير ، الأمر الذي يقتضى ترشيد الاستهلاك.

ولكن ما هو السبيل إلى ترشيد الاستهلاك ؟ . . . وما هو دور الضريبة على القيمة المضافة في هذا الصدد ؟

لا جدال أن الضريبة على القيمة المضافة تلعب دورا هاما في هذا الشأن ، فهي باعتبارها ضريبة عامة على الاستهلاك تؤثر بدرجة كبيرة في القوى الشرائية للأفراد ، وبذا فإنها تعد أداة فعالة لكبح جماح الزيادة في الاستهلاك ، لما تتميز به من فاعلية كبيرة في ضبطه ، عن طريق رفع أسعار السلع ، فيخفض الطلب عليها ، نظرا لاستقرارها على المستهلك .

رسالتها في المجالين الاقتصادى والاجتماعى فى جميع الظروف .

جـ - إنها تعد أقدر أنواع الضرائب على جعل جماهير الشعب يساهمون فى مد الدولة بالإيرادات التى تحتاج إليها ، لأن المتحمل بها لا يشعر عادة بعبتها لضآلتها بجانب الثمن الذى يدفعه عند شراء السلعة الخاضعة لها .

٢ - ترشيد الاستهلاك :

يحثل تحقيق أعلى معدل مستطاع من التكوين الرأسمالى أهم الأهداف لتنفيذ الإصلاح الاقتصادى المستهدف ، ويترتب على ذلك البحث عن الفائض الاقتصادى المتولد ، فهو يعتبر مفتاح الإصلاح الاقتصادى .

ويمثل الفائض الاقتصادى الفعلى فى الفرق بين الإنتاج الفعلى الجارى لمجتمع وبين استهلاكه الفعلى . أما الفائض الاحتمالى فيتمثل فى الفرق بين التلج الذى يمكن إنتاجه فى ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة ، وبين ما يعد استهلاكاً ضرورياً .

ومما هو جدير بالذكر أن استمرار الحياة وتقدمها بالنسبة لى مجتمع يتوقف على ما يستطيع أن يحققه من فائض ، أى بما يفيض من إنتاجه عن استهلاكه الضرورى ، إذ أن هذا الفائض يمكن أن يسرع فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى ، إذا وجه للاستثمار الإنتاجى ، ولا شك أن الأمر يقتضى فى هذه الحالة تعبئته والعمل على زيادته عن طريق ترشيد الاستهلاك.



٣ - تكوين الادخار الإجبارى :

لا ريب أنه إذا ما كان المطلوب هو زيادة الادخار القومى فى الاقتصاد برمته ، وكان من المرجح ألا يزيد الادخار الاختيارى بالقدر اللازم لعملية الإصلاح الاقتصادى ، فليس هناك ما يمنع ، بل أن هناك ما يوجب اللجوء إلى الادخار الاجبارى ، وتساعد الضريبة على القيمة المضافة فى تكوين هذا الادخار ، إذا أنها تستخدم لترشيد الاستهلاك ، فيترتب على ذلك تحقيق مدخرات تبقى فى يد المستهلك إذا خفض من إنفاقه ، أو تنقل إلى خزانة الدولة ، إذا تم الإنفاق وخضع للضريبة المفروضة على السلع التى اشتراها. ولهذا فإنه لتوفير أكبر قدر مستطاع من المدخرات المطلوبة ، لمقابلة احتياجات الإصلاح الاقتصادى ، يمكن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة ، وبصفة خاصة الضريبة على القيمة المضافة التى تساعد بحكم طبيعتها وعائدها على تنمية المدخرات الإجبارية .

٤ - توجيه الاستثمار وتشجيعه :

تعمل الضريبة على القيمة المضافة - كما سبق القول - على ترشيد الاستهلاك ، وبذلك تقل القوة الشرائية الإجمالية بمقدارها ، مما ينجم عنه تقليل موازى فى الإنتاج من السلع الاستهلاكية ، أو فى الاستيراد منها ، وحينئذ يتحول جزء من الإنتاج الاستهلاكى إلى الإنتاج الرأسمالى ، كما تتوافر عملات أجنبية توجه إلى استيراد ما هو مطلوب للصناعات الرأسمالية . ولهذا تعتبر الضريبة على القيمة المضافة وسيلة فعالة للإسراع بتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادى ،

نظرا لأنها تتضمن تحويل جانب كبير من الدخل إلى الاستثمار على حساب الاستهلاك ، كما أنها عن طريق تنويع أسعارها تسمح بتوجيه إنفاق الأفراد وجهة معينة ، كما أن فرضها بمعدلات مرتفعة على منتجات الصناعات غير المرغوب فيها يعوق نموها .

٥ - تحقيق الاستقرار الاقتصادى :

تلعب الضرائب فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى دورا ملموسا ، إلا أن وظيفتها الاستقرارية فى هذا الصدد تتوقف على حساسية الضريبة ومرونتها وتوقيتها ، ويبدو جليا الدور الذى يمكن أن تؤديه الضريبة على القيمة المضافة فى هذا المجال ، وهى تتسم بالحساسية الشديدة والمرونة الكبيرة ، إذ أنها تتماشى مع سير الإصلاح الاقتصادى ، فتلاحق الزيادات الإنفاقية المترتبة عليه وتستأديها ، كما أنه باستخدام خاصتي الحساسية والمرونة اللتين تتوافران فيها يمكن تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية . وفى حالة زيادة الأولى عن الثانية يمكن رفع سعر الضريبة فيزيد الجزء المقطوع من الدخل ، وبالتالي تكون النتيجة الإقلال من حجم التدفقات النقدية إقلا لا إن لم يعد بها إلى التوازن مع التدفقات الحقيقية ، فإنه يقربها جدا منه. كما تعتبر الضريبة على القيمة المضافة مناهضة للتضخم ، وبالنظر إلى ما لها من آثار إحلل عكسية على حجم الاستهلاك ، حيث تعمل على تخفيض القدرة الشرائية ، مما يخفف من ارتفاع الأسعار ارتفاعا فاحشا ، ويحد من تدهور قيمة النقود .



٦ - ترشيد الواردات :

إذ أن الضريبة تفرض على السلع المستوردة ، وبالتالي فإنها تجعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي عليها ، وهو ما يكون له تأثير إيجابي على الميزان التجاري ، وعلى قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ، وذلك علاوة على حماية الصناعات المحلية من منافسة السلع المستوردة في الأسواق المحلية .

ومن استعراض دور الضريبة على القيمة المضافة في تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي في مصر يبدو أنها تتفوق على كافة أنواع الضرائب ، وتعد أفضل وسيلة وصل إليها الفكر المالي ، إذ يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة اقتصاديا واجتماعيا ، حيث تستطيع أن تساهم بجانب كبير في التمويل ، وأن تساعد الإصلاح الاقتصادي في السير قدما في مجرياته المخططة من واقع قدرتها الفائقة وفاعليتها الكبيرة في ترشيد الاستهلاك وتنظيمه ، وتشجيع الاستثمار وتوجيهه ، وتحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية .

ثانيا دور نظام الضريبة المضافة في مواجهة اتفاقية الجات :

انضمت مصر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، بموجب البروتوكول الموقع في جنيف في ٧ فبراير ١٩٧٠ والذي عمل به اعتباراً من ١٧ يوليو سنة ١٩٧٠ وأقرت مصر اتفاقية الجات الأخيرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٩٤ بمراكش في المغرب ، ثم صدر قرار

رئيس الجمهورية رقم (٧٢) لسنة ١٩٩٥ في ٣٠/٢/١٩٩٥ بالموافقة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية .

ومن الآثار التي سوف تترتب على تطبيق اتفاقية الجات على التعريفات الجمركية المصرية انخفاض حصيلة الضرائب الجمركية ، فإذا ما أخذنا في الاعتبار أن متوسط التعريفات الجمركية السائد في مصر حالياً في حدود ١٦٪ وطبقاً لأحكام اتفاقية الجات يتعين أن يكون ما بين ٤٪ إلى ٥٪ مما يترتب عليه توقع انخفاض الحصيلة من الضرائب الجمركية إلى أن تصبح ٣٠٪ مما هي عليه الآن .

ومما لا شك فيه أن الضريبة على القيمة المضافة سوف تزداد أهميتها ، نظراً لأنها هي الوسيلة المتعارف عليها ، التي يمكن من خلالها تعويض النقص في حصيلة الضرائب الجمركية .

ثالثاً : دور نظام الضريبة على القيمة المضافة في مواجهة انتشار التجارة الإلكترونية :

تمثل التجارة الإلكترونية نتيجة مباشرة لا استثمار الطاقات الذهنية والقدرات الفكرية للعنصر البشري ، حيث يتم إعداد صفحات على شبكة الإنترنت تعرض فيها المؤسسات والشركات المختلفة منتجاتها من سلع وخدمات ، وتستخدم كل الفنون وأدوات العرض الحركي التي تتيحها تقنيات الحاسب الآلي والوسائط المتعددة ، بحيث توضح خصائص المنتجات ومزاياها ، وتتيح للمشتريين فرص



استعراض مزايا واستخدامات السلعة يتم الاتصال بين البائع والمشتري عبر شبكة الإنترنت باستخدام البريد الإلكتروني .

وتعتبر التجارة الإلكترونية إحدى الأساليب والنظم الحديثة فى إتمام وتنفيذ المعاملات والصفقات التجارية، مما يغير من طبيعة العلاقات التنفيذية بين أطراف الصفقة ، وذلك فى كل من السلع والخدمات المرتبطة بالمبادلات التجارية التى تتم عبر شبكة الإنترنت التى تعد ثمرة ثورة المعلومات والتطور المذهل فى تكنولوجيا شبكات الاتصال وتعدد المعرفة وهى عبارة عن مجموعة من شبكات الحاسب الآلى تربط الملايين من الحاسبات الآلية الموجودة على مستوى العالم عبر كوابل الآليات الضوئية والخطوط التليفونية والأقمار الصناعية .

وتتضمن هذه الشبكة مواقع معينة للجهات المشتركة فيها بالإضافة الى مجموعة من القنوات التى تشكل مصادر متخصصة لمعلومات متجددة بصفة مستمرة فى مجال معين .

وتقدم شبكة الإنترنت « عبر استخدام الحاسب الآلى» خدمات عديدة للمستخدمين أهمها العرض والحصول على المعلومات المتجددة باستمرار والمدرجة على الشبكة أولاً بأول والاستفادة من خدمات البريد الإلكتروني ، وإنزال أو استجلاب الملفات وعقد الاجتماعات على شبكة مع إمكانية التخاطب الفوري بالصوت والصورة ولقطات الفيديو وتنفيذ التجارة الإلكترونية .

ومما لا شك فيه أنه لابد لحصر أن تندمج فى تلك الموجة الجديدة من الثورة التكنولوجية لتتواءم مع عصر الاقتصاد الشبكي الذى يتم به كل شئ فى اللا وقت واللا مكان تقريباً ، ولن يوجد موطء قدم واحد لشخص من آليات تكنولوجيا المعلومات ما يمكنها من الانخراط بثبات فى النمط القادم للاقتصاد العالمى .

فالمستقبل فى مصر للتجارة الإلكترونية التى يمكن أن تحقق طفرة فى الصادرات المصرية ، انفتاحها للمجتمع والقاعدة الصناعية والإنتاجية والخدمية ، واندماجها فى الاقتصاد العالمى ، والدخول والمشاركة فى صناعات وخدمات عصر المعلومات وصناعات القيمة المضافة الاقتصادية العالمية.

وفى الواقع أن مصر لا تألئ جهدا فى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لدخولها فى مجال التجارة الإلكترونية ، فقد صرح المسئول الأول عن التجارة فى مصر ، وهو وزير التموين والتجارة أن مصر دخلت بالفعل سوق التجارة الالكترونية منذ اجتماع مايو ١٩٩٨ لمنظمة التجارة العالمية ، كما أكد المشرف على مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار ، أن هناك أكثر من ٣٥٠ شركة مصرية من قطاع الأعمال والقطاع الخاص على شبكة الإنترنت تعرض منتجاتها ، وأن الهدف من هذه الخدمة هو جذب عملاء جدد للمنتجات المصرية ، والعمل على زيادة حجم الأعمال التصديرية بنسبة ٢٥ ٪ .

وهنا يثار التساؤل عن المعاملة الضريبية للصفقات

القيمة المضافة حيث تستحق الضريبة فى مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية .

٢ - وبالنسبة للصفقات المستوردة التى يتم تنفيذها من خلال التجارة الإلكترونية ، ويتم تسليمها إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت دون مرورها على المنافذ الجمركية ، فإنها تخضع للضريبة على القيمة المضافة بتحقيق بيع السلعة ، إلا أنها تحتاج إلى إجراءات دقيقة لمتابعتها .

ومن هذه الإجراءات المقترحة فى هذا الشأن ما يلي:

تطوير التشريعات الضريبية للدول لصياغة نموذج ضريبي يمكنها من تحديد سيادتها على الإيرادات المحققة من الصفقات التى تتم من خلال التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت بشكل سليم ، ويتعين على الدولة التى لها الحق فى فرض الضريبة المستحقة على تداول الصفقات .

- إجراءات تعديل فى الاتفاقيات الضريبية المبرمة للحد من الازدواج الضريبي الدولى أو صياغة نماذج جديدة تسمح بتبادل المعلومات على نطاق واسع بشأن الصفقات التى تتم من خلال التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وتكتشفها الدول المختلفة لإمكان استعمالها فى متابعة هذه الصفقات .

- القيام بعمل شبكة موحدة لأجهزة الحاسب الآلى على مستوى مصلحة الضرائب العامة ومصلحة الضرائب على المبيعات ومصلحة الجمارك ، وربطها

التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية ، وكيفية متابعتها وتقديرها ، والحد من تهريبها من الضريبة .

وفى اعتقادي أن الضريبة على القيمة المضافة هى الضريبة التى تستطيع أن تصيب وتراقب خضوع هذه الصفقات للضريبة ، نظراً لوجود صعوبات كثيرة فى خضوعها للضرائب الأخرى .

- فبالنسبة للصفقات التى تتم من خلال التجارة الإلكترونية المحلية ما بين المتعاملين المصريين أو المقيمين بمصر أو المنشآت المشتغلة فى مصر بعضها بعضاً ، فإن عمليات البيع التى تتم عبر هذه الصفقات تخضع للضريبة على القيمة المضافة التى تستحق بواقعة بيع السلعة بمعرفة المنتج الصناعى أو تاجر الجملة .

- وبالنسبة للصفقات التى تتم من خلال التجارة الإلكترونية الخارجية ، عبر شبكة الإنترنت العالمية أو عن طريق البريد الإلكتروني ما بين المتعاملين المصريين أو المقيمين فى مصر أو المنشآت المشتغلة فى مصر ، والموردين أو العملاء فى الخارج فى كافة أرجاء العالم ، حيث تكون هذه الصفقات إما فى صورة صادرات أو واردات .

١ - فبالنسبة للصفقات التى يتم تصديرها للخارج من خلال التجارة الإلكترونية الخارجية ، فإنها تخضع للضريبة على القيمة المضافة بسعر صفر % .

٢ - وبالنسبة للصفقات المادية المستوردة من الخارج التى يتم تنفيذها من خلال التجارة الإلكترونية ، ويتم دخولها المنافذ الجمركية ، فإنها تخضع للضريبة على



خاتمة

يدور موضوع البحث حول «أسلوب مقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة، لمواجهة المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في مصر» حيث تم تناول تطور نظام فرض الضريبة العامة على المبيعات : من نظام الضريبة الشاملة المتتابعة ، إلى نظام الضريبة العامة الواحدة على المبيعات ، وأخيرا إلى نظام الضريبة على القيمة المضافة ، الذي يعتبر أفضل صورة وصل إليها الفن الضريبي في فرض الضريبة العامة على المبيعات .

ونظرا لحدوث متغيرات اقتصادية ذات أهمية بالغة لمصر ، تتمثل في سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر منذ ١٩٩١ ، وانضمامها إلى اتفاقية الجات ، وما يسود العالم الآن من موجه صاخبة من الاهتمام المتصاعد بالتجارة الإلكترونية ، وعلى أساس أن الضرائب وعلى رأسها الضريبة على القيمة المضافة يمكن أن تبلى بلاء حسنا في مواجهة هذه المتغيرات ، فقد أوعز كل هذا للباحث أن يختار موضوع بحثه ، حيث تم تقسيمه إلى خمسة فصول:

الفصل الأول : يشرح مفهوم وطبيعة نظام الضريبة على القيم المضافة ، وبيان كيفية تحديد وعاء وقيمة الضريبة بمثال رقمي مبسط .

الفصل الثاني : يناقش مدى إمكان تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة في مصر ، حيث يتوصل إلى أنه من الممكن تطبيق النظام المذكور في الوقت الحاضر في مرحلتى الإنتاج وتجارة الجملة .

بشبكة الإنترنت العالمية ، والتنسيق الكامل بين هذه المصالح لتبادل المعلومات فيما بينها بالنسبة للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية .

- إلزام البنوك والمؤسسات المالية التي تتم عن طريقها التحويلات المالية بين المشروعات سواء كان أطراف التحويلات مقيمين في مصر أو خارجها - بتكليف طالب التحويل بتقديم بيان موقع عليه منه يوضح نوعية وقيمة هذه التحويلات وأسبابها ، وأن تقوم هذه البنوك والمؤسسات بإخطار مصلحة الضرائب على المبيعات بهذا البيان أولا بأول .

- إلزام المكلفين بتحصيل الضريبة على القيمة المضافة ، بضرورة تقديم الإقرارات الضريبية الشهرية المقررة طبقا للمادة (١٦) من القانون (١١) لسنة ١٩٩١ ، بحيث تكون هذه الإقرارات متضمنة الصفقات التي تمت من خلال التجارة الإلكترونية .

- متابعة التحويلات المالية أو الإلكترونية أو عن طريق بطاقات الإئتمان التي تتم بين المشروعات الوطنية فيما بينها ، أو التي تتم بينها وبين المشروعات الأجنبية ، والمتعلقة بالصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية ، وذلك عن طريق الإطلاع على المستندات المؤيدة لذلك لدى البنوك أو المؤسسات المالية التي تم عن طريقها إجراء هذه التحويلات ، ومطابقتها بما جاء بالإخطارات الواردة من هذه البنوك والمؤسسات وبما ورد بالإقرارات المقدمة من المكلفين بالضريبة ، وذلك بواسطة مأموري الضرائب على المبيعات الذين لهم حق الإطلاع على هذه المستندات .



١ - تحديد سعر ضريبة المبيعات الإضافية بواقع ٢٥٪ (ربع فى المائة) من قيمة الضريبة غير المدقوعة عن كل أسبوع أو جزء منه .

٢ - تعديل تاريخ استحقاق الضريبة الإضافية ، ليكون من تاريخ الإخطار بالنموذج (١٥ ض .ع.م) بالفروق الناتجة عن الفحص الذى تجريه مأموريات الضرائب على المبيعات .

٣ - حسابات الضريبة الإضافية بمعدل فائدة بسيطة وليست مركبة .

التحكيم فى منازعات الضريبة العامة على المبيعات: حيث انتهت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر فى نظام التحكيم القائم ، لايجاد نظام يراعى حسم المنازعات بسرعة مع تحقيق العدالة الضريبية .

الفصل الرابع : يستعرض الأسلوب المقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة فى مصر ، وأهم ما ورد به ما يلى :

- تخفيض أسعار الضريبة عن الأسعار المقررة بالقانون الحالى ، حتى لا تزيد قيمة الضريبة المفروضة على السلع عما هى عليه الآن .

- معاملة كافة السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون نفس المعاملة التى تسرى على بقية السلع الأخرى ، بحيث تفرض عليها الضريبة على أساس القيمة وليس على أساس الوحدة المادية .

- أن يقتصر تطبيق الأسلوب المقترح على السلع الاستهلاكية التامة الصنع ، والسلع الرأسمالية التى تقتنى بغرض الاتجار فيها .

الفصل الثالث : يتناول تنقية وتعديل نصوص قانون الضريبة العامة على المبيعات القائم حالياً ، والتى كانت مثار العديد من الجدل والمناقشة والانتقادات الحادة فى مختلف المجالات ، حتى يمكن أن تتلائم مع الأسلوب المقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة ، فتمت مناقشة أهم هذه النصوص وما أثير حولها من جدل والتعديلات الواجب إجراؤها عليها والتى تنحصر فى الآتى :

- مدى خضوع السلع الرأسمالية للضريبة : حيث انتهت الدراسة إلى أن السلع الرأسمالية تنقسم إلى نوعين :

النوع الأول : سلع رأسمالية تقتنى بغرض بيعها أو الاتجار فيها ، وهى تخضع للضريبة .

النوع الثانى : سلع رأسمالية تقتنى بغرض استخدامها فى مزاولة النشاط الإنتاجى وهى لا تخضع للضريبة .

- الواقعة المنشئة للضريبة على السلع المستوردة : حيث انتهى الأمر إلى إمكانية علاج هذه المشكلة بإحدى الطريقتين الآتيتين .

١ - إما أن يتم سداد الضريبة عند البيع الأول ، وليس عند دفع الضريبة الجمركية .

٢ - وإما أن يعطى للمستورد الحق عند خصم ما دفعه من ضريبة مبيعات وقت الاستيراد أن يضيف على مبلغ الضريبة المخصومة فوائد عن المدة من تاريخ دفعها إلى تاريخ خصمها .

الضريبة الإضافية : حيث انتهت الدراسة إلى ما يلى:



تعويض النقص فى حصيله الضرائب الجمركية النا
تج عن تطبيق اتفاقية الجات .

٣ - مواجهة انتشار التجارة الإلكترونية ، حيث تم
التوصل إلى أن الضريبة على القيمة المضافة هى
التي تستطيع أن تصيب وتراقب خضوع الصفقات
التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية للضريبة ،
نظرا لوجود صعوبات كثيرة فى خضوعها للضرائب
الأخرى .

وهكذا نصل إلى نهاية المطاف ، حيث يتضح أن
الضريبة على القيمة المضافة تعتبر - بحق - ضريبة
المستقبل التي سيكون التعويل عليها كبيرا فى مد
خزينة الدولة بالأموال اللازمة لتحقيق أهداف
الإصلاح الاقتصادى ، ومواجهة المتغيرات
الاقتصادية ، والمساهمة فى دفع عجلة التنمية
الاقتصادية والاجتماعية .

مما نوصى معه بالمبادرة بتطبيق نظام الضريبة
على القيمة المضافة ، وفقا للأسلوب المقترح فى هذا
البحث

(والله - سبحانه وتعالى - هو الموفق والهادى إلى
سواء السبيل)

المراجع

١ - دكتور / جلال الدين عبد الحكيم الشافعى :
الضريبة على رقم الأعمال ، رسالة دكتوراه مقدمة
إلى كلية التجارة - جامعة عين شمس ، سنة ١٩٧٣ .

- تعميم الخصم الضريبي بقدر الإمكان ، بحيث
يشمل كل الضريبة المدفوعة فى المرحلة السابقة
للإنتاج وتجارة الجملة .

- خضوع الخدمات للضريبة وفقا لما ورد بالجدول
رقم (٢) المرافق للقانون ، على أن يراعى تحديد
المقصود بخدمات التشغيل الغير ، تحديدا دقيقا .

- رفع حد التسجيل إلى إجمالى مبيعات تبلغ
٥٠٠,٠٠٠ جنيه من السلع الصناعية المنتجة محليا ، أو
من مبيعات تجارة الجملة .

- تعديل المادة (١٦) من القانون رقم (١١) لسنة
١٩٩١ بالنص على أن يقدم كل مسجل إقرارا كل
شهرين بدلا من كل شهر .

كما تضمن الفصل عرض الدعائم والمبررات التي
يقوم عليها الأسلوب المقترح لتطبيق نظام الضريبة على
القيمة المضافة .

الفصل الخامس : يتناول دور نظام الضريبة على
القيمة المضافة فى مواجهة المتغيرات الاقتصادية
المعاصرة ، حيث تم بيان هذا الدور فى كل من
المتغيرات التالية :

١ - تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادى فى مصر :
من نواحى التمويل ، وترشيد الاستهلاك ، وتكوين
الادخار الإجبارى ، وتوجيه الاستثمار وتشجيعه ،
 وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وترشيد الواردات .

٢ - مواجهة اتفاقية الجات : حيث تبين أن الضريبة
على القيمة المضافة هى الوسيلة التي يمكن من خلالها

٢ - دكتور / جلال الشافعى : الموسوعة الضريبية
١٩٩٩ .

٣ - دكتور / جلال الشافعى : نظام الضريبة على
القيمة المضافة ومدى إمكان تطبيقه فى مصر ملحق
الاهرام الاقتصادى ، عدد ١٦/١٢/١٩٩٦ .

٤ - دكتور / جلال الشافعى : الضريبة العامة على
المبيعات ضريبة المستقبل لتحقيق أهداف الإصلاح
الاقتصادى فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الأول
لكلية التجارة جامعة الزقازيق ، المنعقد فى ٢٦ و ٢٧
أبريل ١٩٩٧ .

٥ - دكتور / جلال الشافعى : المعاملة الضريبية
للسفقات التى تتم من خلال التجارة الإلكترونية ،
المؤتمر الضريبى الخامس ، الجمعية المصرية للمالية
العامة والضرائب ، المنعقد فى ١٦-١٨ نوفمبر ١٩٩٩ .
٦ - دكتور / حمدى عبد العظيم : تطوير الضريبة
العامة على المبيعات وصولاً إلى الضريبة على القيمة
المضافة ، ندوة : الضريبة العامة على المبيعات ،
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، المنعقدة فى ٢٤
يوليو ١٩٩٩ .

٧ - دكتور / سعيد عبد المنعم محمد : المشكلات
التطبيقية للمحاسبة عن الضريبة العامة على المبيعات ،
ومقترحات علاجها ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة
كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الثانى ١٩٩٢ .
٨ - الاستاذة شويكار إسماعيل يوسف : رؤية
مستقبلية . الضريبة على القيمة المضافة أعلى درجات

تطور الضريبة العامة على المبيعات - دراسة مقارنة -
المؤتمر الضريبى الخامس الجمعية المصرية للمالية
العامة والضرائب ، المنعقد فى ١٦ - ١٨ نوفمبر
١٩٩٩ .

٩ - الأستاذ ناصر عبد الشافى أحمد : آثار اتفاقية
الجات على التعريفات الجمركية مع التطبيق على
مصر ، المؤتمر الضريبى الخاص ، الجمعية المصرية
للمالية العامة والضرائب ، المنعقد فى ١٦ - ١٨
نوفمبر ١٩٩٩ .

١٠ - القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ .
١١ - اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١١) لسنة
١٩٩١ .

١٢ - مصلحة الضرائب على المبيعات : تعليمات
تفسيرية وتنفيذية .

١٣ - مجلة المرشد : المحاسبون المتضامنون : أعداد
متفرقة .

14 - William , H., Okland; The Theory of the Value
Added Tax National Tax Journal, Vol XX, No.2,3, June
and September, 1967,





مقتطفات اخبارية

تأجيل قانون الشيك لمدة عامين

وافق مجلس الوزراء في إجتماعه بتاريخ ١٩ مايو برئاسة الدكتور عاطف عبيد على مشروع قانون بتأجيل العمل بالأحكام الخاصة بالشيك في قانون التجارة لمدة عامين تنتهي في أكتوبر ٢٠٠٣ حرصا على استقرار المعاملات والحفاظ على حقوق التجار واستجابة لمطالب الغرف التجارية وذلك بعد أن تبين أن الاسباب التي سبق التأجيل من أجلها مازالت قائمة وهو ما يتطلب استمرار التأجيل حفاظا على حقوق المتعاملين بالأسواق التي اكتسبها قبل هذا القانون .

وافق كذلك بشكل نهائي على مشروع قانون العمل الموحد الذي يهدف إلى تنظيم العمالة بالداخل والخارج بما يحقق مصالح العمال وأصحاب الاعمال . . وينظم القانون عقد العمل الفردى خاصة فيما يتعلق بالاجور والإجازات وساعات العمل كما ينظم الإضراب والإغلاق بما يضمن تحقيق التوازن بين العمال وأصحاب الأعمال .

ويتضمن القانون إنشاء مجلس قومي للاجور برئاسة وزير التخطيط ويضم أعضاء بحكم وظائفهم إلى جانب ممثلين من أصحاب الأعمال والعمال .

• تعليمات من • المركزي • للبنوك قبل منح الائتمان

في الشهر الماضي جدد البنك المركزي تعليماته للبنوك بالالتزام بالقواعد والاسس الائتمانية السليمة لدى منح الائتمان للعملاء والالتزام بضوابط البنك المركزي في هذا الاطار والتي اصدرها والمتعلقة بضوابط منح الائتمان اشار البنك في تعليماته المكتوبة للبنوك في موضوع منح الائتمان ضرورة ومراعاة ٨ نقاط وهي :

١ - عدم منح ائتمان للعملاء بضمان كفالات صادرة من بدوك محلية سواء كانت هذه الكفالات في شكل خطابات ضمان أو تعهدات في حالة تقديم خطابات ضمان من بنوك أجنبية ضمانا لتسهيلات ائتمانية يتعين التحقق من صحة صدور هذه الخطابات فضلا عن التحقق من سلامة مراكز البنوك المصدرة لها .

٢ - دراسة موقف العميل والأطراف ذات العلاقة الوثيقة به كمجموعة واحدة بحيث يؤخذ في الحسبان العلاقات المتداخلة فيما بينهم عند تقرير الحدود الائتمانية للعميل أو عند تحديد درجة المخاطر الائتمانية المتعلقة به .



قاموس مصطلحات

Right to vote	حق التصويت
Settlement	التسوية
Secondary market	السوق الثانوي
Split	تجزئة الورقة المالية
Stock dividend	توزيعات في شكل أسهم
Portfolio	محفظة
Prospectus	مذكرة معلومات
Liabilities	الالتزامات
Liquidity	السيولة
Blue-chip stock	أسهم الشركات الكبرى
Bull market	سوق صاعد
Bear market	سوق هبوطي
Book value	القيمة الدفترية
Annual	التقرير السنوي
Authorised capital	رأسمال مصرح به
Bearer securities	أوراق مالية كاملها
Bull purchase	شراء على المكشوف
Capital gain	ربح رأسمالي
Face value	قيمة اسمية
Funded debts	قروض طويلة الأجل
Leverage	نسبة رأس المال
Listed companies	الشركات المقيدة بالبورصات
Qualification shares Ye-	أسهم ضمان عضوية
gister of shareholders	سجل المساهمين
Retained earnings	أرباح محتجزة
Venture capital	رأسمال مخاطر
Application rights	حقوق الاكتتاب

*

*

*

٣ - بالنسبة للاعتمادات المحلية التي يتم فتحها لحساب العملاء أو الأوراق التجارية التي يتم خصمها على قوة تلك الاعتمادات يتعين التحقق من جديتها بوجود تعامل فطى على السلعة محل الاعتماد فيما بين العميل فائح الاعتماد و المستفيد من الاعتماد ، ويحيت يتناسب إجمالى حجم الاعتمادات المفتوحة مع انشطتهما .

٤ - عدم قبول شيكات تحمل تواريخ لاحقه ضمانا للائتمان الممنوح للعملاء ، نظرا لأن الشيك هو أداة وفاء وليس ضمانا .

٥ - بالنسبة للأوراق التجارية التي تقدم برسم الضمان فيؤكد المركزى ضرورة مراعاة الضوابط المصرفية السليمة للتحقق من جدية وجود هذه الأوراق .

٦ - عدم الاعتماد لدى منح الائتمان للعملاء - بما يسمى بالمخازن المفتوحة كضمان ، مع مراعاة أن يتحقق البنك من توافر جميع الشروط اللازمة لتأمين حقوقه بالنسبة للمخازن المغلقة .

٧ - الالتزام بدقة بما جاء فى كتاب البنك المركزى المؤرخ ٨ سبتمبر ١٩٩٩ بضرورة أن تتخذ البنوك الاجراءات الكفيلة بحماية خطابات الضمان من التلاعب ، وفقا لتوصيات سابقة لاتحاد البنوك بالإضافة إلى استخدام آله ، تشيكز ، فى كتابة الشيكات المصرفية .

٨ - تحديث نظم العمل المعمول بها لدى البنوك أولا بأول وفقا

للمتغيرات المحيطة بالعملية الائتمانية .



مصطلحات

تبدأ البورصة نشر قاموس للمصطلحات الخاصة بسوق الأوراق المالية المتداولة بأسواق العالم يفتح القاموس المرتب أبجديا سهولة الاحتفاظ والبحث عن معاني الكلمات والمصطلحات . .

Antenuptial contract عملية تتم عن طريق وسيط آخر

Anti-cyclical policy ضد سياسة / مواجهة / مكافحة الدورات

Antichresis غير قابل للرهن كالإنسان

Anticipated interest (payment) فائدة متوقعة/ دفع متوقع

Anticipated profit ربح متوقع / ربح مرتقب

Antidouble tax treaty اتفاقية منع ازدواج ضريبي

Apportion قسم - حصص - تعيين

Apportionment تقسيم - تعيين - حصص - تلمين

Appraisal Value قيمة مقدرة

Appraisal,appraisment تقييم - تقدير - تلمين

Appreciation (assets,currency) زيادة القيمة - رفع القيمة

Application rights حقوق الاكتتاب

Appropriation تملك - استيلاء - تخصيص - مخصصات - اعمادات

Appropriation funds (حصيلة) تخصيص مبالغ

Approval موافقة - اعتماد منح قروض

موازنة - مقاصة أسواق - مراجعة سعر الصرف - تحقيق ربح من فرق

Arbitrage أسعار الصرف

Arbitrage Award قرار التحكيم

Arbitration Law قانون التحكيم

Arbitration of Exchange موازنة سعر الصرف

Arrangement اتفاق بشوية - مصالحة

Arrears متأخرات

Articles of association قانون أساسي - نظام شركة

Article of partnership بند شركة - عقد مشاركة

Artificial person شخص اعتباري - معنوي

Assented Bonds سندات تقرر دفعها

Assesable to tax خاضع للضريبة

Assesment to tax فرض ضريبة - تكليف - تقدير ضريبة

Assets أصول - أموال

Association مشاركة - انصاف - اتحاد - جمعية - رابطة

Associated stock exchanges بورصات متحدة

Associated Costs تكاليف جانبية - تكاليف ملحقة

Assume يقترض

Assumed Bonds سندات بضممان أصول

At call تحت الطلب

At par سعر الأساس

Attachment مرفق ملحق

النشرة الارشادية

اعداد / قطاع الشؤون الاقتصادية

رسمى من السجل التجارى حديث ليم بمض عليه أكثر من ٦ أشهر موضح به عنوان المحل الرئيسى وأن الاستيراد ضمن أغراض الشركة وأسماء الشركاء المصريين الجنسية ومن له حق الادارة والتوقيع عن الشركة .

٤ - صورة البطاقة الشخصية أو العائلية أو شهادة الميلاد أو المعاملة العسكرية أو شهادة التخرج الداله على الجنسية المصرية للشركاء والمديرين أصحاب حق الادارة والتوقيع .

أما الاجنبى يشترط بطاقة للجنسية المصرية (١٠ سنوات) على الأقل والاصل للاطلاع وبالنسبة للشريك القاصر بطاقة الوالد الموصى .

٥ - بالنسبة لرأس المال للشركات التى مضى على تأسيسها سنة فأكثر لا يقل رأس مال الشركة عن ١٥٠٠٠ (خمسة عشر الف جنيه) وتقدم الشركة اخر ميزانية معتمدة من الضرائب مثبت بها رأس المال المذكور .

الشركات الحديثة التى مضى عليها أقل من سنة لا يقل رأس مالها عن ٣٠٠٠٠ (ثلاثين الف جنيه) وتقدم الشركة شهادة من احد البنوك المعتمدة تفيد ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ (خمسة عشر الف جنيه) أو ما يوازيها باسم الشركة .

تكلما في العدد السابق القسم الاول والثاني والثالث عن إجراءات استخراج البطاقة الضريبية وإجراءات استخراج السجل التجارى وإجراءات إستخراج سجل المصدريين ونستكمل في هذا العدد القسم الرابع والخامس والسادس إجراءات إستخراج سجل المستوردين وسجل الوكلاء التجاريين ، وشروط التأمين على العامل وعلى صاحب العمل .

شروط القيد في سجل المستوردين

المستندات المطلوبة لقيد الشركات - شركات الاشخاص (شركة تضامن - شركة توصية بسيطة) وشركات الاموال ذات المسؤولية المحدوده والمساهمة بسجل المستوردين :

١ - استيفاء طلب القيد (الاستمارة من مستوردين) موقع من صاحب الشأن أمام الموظف المختص أو مصدق على صحة التوقيع من بنك معتمد .

٢ - صورة من عقد الشركة والاصل للاطلاع وفقا لآخر تعديلات تمت به ومشهر وطبقا للسجل التجارى

٣ - صورة السجل التجارى والاصل للاطلاع أو مستخرج



المستندات المطلوبة لتقيد التاجر الضرد لسجل المستوردين:

- ١ - استيفاء طلب القيد (الاستمارة ١ من مستوردين) موقع من صاحب الشأن أمام الموظف المختص .
- ٢ - مستخرج رسمي من السجل التجارى صالح للعمل أو صورة من السجل والاصل للاطلاع يتضمن عنوان المحل الرئيسي - نشاط الاستيراد - ألا يقل رأس المال المقيّد عن (عشرة الاف جنيه) لغير الجامعى - (خمسة الاف جنيه) للجامعى مع تقديم شهادة التخرج .
- ٣ - صورة البطاقة الضريبية والاصل مطابقة لبيانات السجل التجارى .

٤ - شهادة من الغرفة التجارية معتمدة من الاتحاد العام للغرف التجارية تثبت مزاولة الاعمال التجارية لمدة لا تقل عن سنتين متتاليتين سابقة على طلب القيد يعفى التاجر الجامعى من ذلك .

٥ - بالنسبة للعاملين السابقين بالحكومة أو قطاع الاعمال قرار قبول الاستقالة أو قرار إنهاء الخدمة المبكر على أن يكون قد مضى مدة سنتين متتاليتين على تركه العمل بأى من هذه الجهات .

٦ - لاثبات الشخصية والجنسية : صورة البطاقة الشخصية أو العائلية والاصل للاطلاع وشهادة الميلاد أو الشهادة العسكرية توضح أنه مصرى الجنسية منذ عشر سنوات على الأقل بالنسبة للاجئى بطاقة الجنسية المصرية منذ (عشر سنوات على الأقل) .

٧ - اصل صحيفة الحالة الجنائية سارية المفعول موجهة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

٨ - استيفاء الأقرار الخاص بسجل المستوردين وتوقيع من صاحب الشأن شخصياً أمام الموظف المختص .

٩ - مداد الرسوم والمصاريف على المجموعات السلعية حسب نشاط الاستيراد حيث يتم تقديم شيك مقبول الدفع بـ ٣٠٠٠ جنيه بأسم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالإضافة الى الرسوم المقررة على المجموعات السلعية .

أ - (٢١ مجموعة سلعية) مقرر عليها رسوم ١٦٥٠ جنيه .

ب - (١٠ مجموعات سلعية) مقرر عليها رسوم ٧٩٠ جنيه .

المستندات المطلوبة لتقيد الشركاء بسجل

الوكلاء والوسطاء التجاريين

١ - استيفاء الاستمارة (س وكلاء) موقع من صاحب الشأن أو المدير المسئول أو رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب .

٢ - صورة من عقد الوكالة أو الوساطة التجارية مترجم إلى العربية ترجمة صحيحة وتحت مسؤولية صاحب الشأن اما العقود الاخرى فتقبل الترجمة من السفارة أو البنك أو مكتب ترجمة معتمد ويتم اصطحاب الاصل للاطلاع ويتضمن :

- طبيعة عمل الوكيل ، النطاق الجغرافى والسلمى لنشاطه .

- تعهد الموكل باخطار القنصلية المصرية بالخارج بأى تغيير يطرأ على العقد .

- نسبة العمولة المقررة ونوع العملة التى تدفع بها



٧ - تقدم المستندات التالية من جميع الشركاء المتضامنين والمديرين ورئيس واعضاء مجلس الادارة ومن لهم حق التوقيع والادارة الواردة اسماؤهم بالسجل التجارى .

٨ - أصل صحيفة الحالة الجنائية موجهه للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أو اى جهة حكومية .

٩ - صورة البطاقة الشخصية أو العائلية ويكون قد مضى عليها (١٠ سنوات) فأكثر وفى حالة صدورها اقل من ١٠ سنوات يتم تقديم البطاقة العائلية للوالد الملبث بها الاسم أو شهادة التخرج أو جواز السفر أو قسيمة الزواج .

١٠ - لاثبات الجنسية المصرية يتم تقديم شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها أو شهادة المعاملة العسكرية ولمن كان من أصل أجنبى يتم تقديم بطاقة الجنسية على ان يكون قد انقضى عليها ١٠ سنوات كاملة والاصل للاطلاع .

١١ - اقرار بأن رأس المال مملوك بالكامل للمصريين أو مضى على تجنسهم أكثر من (١٠ سنوات) بالجنسية المصرية .

١٢ - بالنسبة للعاملين السابقين بالحكومة أو قطاع الاعمال العام أو الهيئات العامة أو وحدات الحكم المحلى يشترط أن يكون قد مضى على تركه العمل سنتان ويقدم قرار قبول الاستقالة أو إنهاء الخدمة .

١٣ - قرار بعدم وجود اقارب من الدرجة الاولى فى المناصب السياسية أو اعضاء مجلس الشعب أو الشورى أو من أحد العاملين من درجة مدير عام أو درجة اعلى من اعضاء لجان المشتريات أو البيع أو البيت فى الحكومة أو القطاع العام والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى .

(بالجنبيه المصرى أو العملات الحرة) على أن يكون هذا العقد من الغرفة التجارية بالخارج ومصدق عليه من القنصلية المصرية ولا يجوز أن يكون التوكيل صادراً من شركة أجنبية لها وكيل من شركات قطاع الاعمال العام ما لم ينته هذا التوكيل .

٣ - مستخرج رسمى من السجل التجارى صالح للعمل يتضمن :

- نشاط التركيبات التجارية .

- مقر الشركة الرئيسى والفرعى إن وجد .

- رأس المال للشركة لا يقل عن ٢٠.٠٠٠ جنيه مصرى .

٤ - صورة من عقد تأسيس الشركة مع اصطحاب الاصل للاطلاع وفقاً لآخر تعديل ومسجل ومشهر وبالنسبة لشركات الاموال تقدم نسخه من صحيفة الشركات أو الجريدة الرسمية التى أشهر بها العقد ونظامها ويكون مطابقا للسجل التجارى .

تقدم اخر ميزانية للسنة المالية السابقة معتمدة من مصلحة الضرائب لاثبات أن رأس المال الشركة لا يقل عن (٢٠٠٠٠) للشركات التى مضى عليها سنه فأكثر اما الشركات الحديثة التى مضى عليها اقل من سنه تقدم شهادة ايداع معتمدة تفيد ايداع ٣٠٠٠٠ جنيه فى أحد البنوك المعتمدة باسم الشركة (ويجوز الاكتفاء بما هو مسجل فى السجل التجارى أو صحيفة الشركات بالنسبة لشركات الاموال .

٥ - أصل صحيفة الحالة الجنائية لجميع الشركاء المتضامنين ومديرى الشركة سارية المفعول موجهة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ويمكن قبولها اذا كانت موجهة لأى جهة حكومية أو قطاع عام .

٦ - شهادة خبرة من الغرفة التجارية فى مجال التوكيل معتمدة من الاتحاد العام للغرف التجارية عند التقييد الاول للشركة وليس عند كل عقد وكالة .



تسجيلها بقسم المعلومات على الحاسب الالى .

ثانيا : شروط التأمين على صاحب العمل :

- ١ - الرخصة
- ٢ - عقد الايجار موثق بالشهر العقارى .
- ٣ - البطاقة الضريبية .
- ٤ - السجل التجارى .
- ٥ - تحرير استمارة ١٤ تأمينات .
- ٦ - توقيع عدد ٢ نموذج توقيع لصاحب العمل .

فى حالة فصل العامل من قبل صاحب العمل :

بالنسبة للانقطاع يتم ارسال جواب بعلم الوصول على عنوان العامل يخبره بالانقطاع وبعد ١٥ يوم يكرر الإنذار ثم يقوم بتقديم استمارة ٦ تأمينات بدون توقيع العامل عليها ومرفق بها عدد ائذار بعلم الوصول وفى هذه الحالة يتم فصل العامل .

بالنسبة للاستقالة :

يجب توقيع على الاستمارة ٦ مرفق بها استمارة موقعه من الطرفين تؤكد استقالة العامل .

فى حالة الوفاة :

تقدم استمارة ٦ مرفق بها شهادة الوفاة .

فى حالة وجود حكم قضائى :

تقدم استمارة رقم ٦ مرفق بها الحكم القضائى .

فى حالة العجز :

يقوم القومسيون الطبى العام باحصار تقرير يفيد بتسبة العجز التى يقرها الكوميسيون بما يفيد الحالة .

فى حالة المعاش :

يقدم استمارة ٦ مرفق بها صورة البطاقة المدنية التى تفيد بلوغه سن المعاش مع كتابة استمارة لطلب صرف المعاش ، وفى حالة الوفاة يقوم الورثة بموجب إعلام الورثة بطلب صرف المعاش .

- التأمين يمدد نقدا أو بشيك مصرفى مقبول الدفع باسم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

- يتم تجديد عقد الوكالة كل ٥ سنوات ويجب تقديم طلب التجديد خلال ٩٠ يوما السابقة لنهاية التقييد لتجنب شطب التقييد اداريا ولا تكون الرسوم مضاعفة .

- طلب التقييد والافراغات المطلوبة متوافرة بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وتصرف مجانا .

استخراج شهادة المنشأ

المستندات المطلوبة لاستخراج شهادة المنشأ بالنسبة للأفراد :

- ١ - اصل سجل المصدرين وصورة منه .
- ٢ - نموذج توقيع من الغرفة معتمدة من صاحب العمل بعد ختم شهادة المنشأ من الغرفة التجارية واعتمادها من الخارجية المصرية ثم السفارة الخاصة بالدولة التى سيتم التعامل معها .

القسم السادس شروط التأمين على العامل

وعلى صاحب العمل

أولا شروط التأمين على العامل :

- ١ - احضار البطاقة الشخصية .
 - ٢ - عقد العمل مرفق من صاحب العمل والعامل معا .
 - ٣ - تقديم شهادة ميلاد .
 - ٤ - استمارة رقم ١ تأمين .
- يقوم مفتش التأمينات بعمل تحريات عن المنشأة يدون فيه أسماء العاملين بها مع مراعاة تواريخ الالتحاق القطى والاجر المتقاضى بعد الحصر ثم يوقع عليه العامل وصاحب العمل .

يقوم المفتش بتحرير استمارة رقم ١ أصل وصورتين لكل عامل ورقم تأمين لكل شخص بموجب البطاقة الشخصية وشهادة الميلاد تمهيدا لتسليمها لكشف الاشتراكات ثم



الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب بالاشتراك مع رابطة مأموري الضرائب توصيات المؤتمر الضريبي السادس

على المبيعات / الجمارك / الضرائب العقارية) تحت
الرئاسة المباشرة لوزير المالية .

٥ - إعلان ميثاق شرف لجميع العاملين في
المجال الضريبي .

٦ - عرض أى مشروعات قوانين جديدة أو
تعديلات لقوانين ضريبية على جميع الهيئات
وإتحادات الغرف التجارية وإتحادات الصناعات
والعاملين في المجال الضريبي حتى يمكن أن تصدر
القوانين أو التعديلات بما يتناسب مع متطلبات
المرحلة الإقتصادية والإجتماعية المعاصرة بحيث
يكون تأثير هذه المرحلة مناسباً للنظام الضريبي
المصري .

ثانياً : توصيات المؤتمر الضريبي السادس
للجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب بالاشتراك
مع رابطة مأموري الضرائب فى المدة من ٢٦ - ٢٨
فبراير ٢٠٠١ .

توصيات المؤتمر الضريبي السادس
التأثيرات الاقتصادية والإجتماعية المعاصرة

على النظام الضريبي المصري

أولاً : المبادئ العامة التي يقوم عليها الإصلاح
الضريبي .

إعداد القانون الضريبي بحيث يتمشى مع النظام
السياسى وطبقاً للسياسات الإقتصادية .

١ - أن تكون الضريبة الموحدة متماثلة مع أحدث
النظم والتي تتلاءم مع المجتمع المصري .

٢ - تنقية الضرائب المفروضة عشوائياً والتي لا
تتطابق مع الدستور خاصة ضريبة الدمغة .

٣ - الإدارة الضريبية وهى الإدارة المنفذة للقانون
الضريبي يجب العناية بها مادياً ومعنوياً وتحسينها
ضد الإغراءات .

٤ - تشكيل المجلس الأعلى للضرائب بحيث يشمل
جميع المصالح الإيرادية (الضرائب العامة / الضرائب



أولاً : الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين :

١ - أن يشمل الإقرار الضريبي جميع الإيرادات التي يحققها الممول من أى مصدر مع تعديله بما يتناسب مع ذلك .

٢ - إضافة باب جديد للإيرادات الخاضعة للضريبة تحت مسمى إيرادات أخرى بحيث يشمل على :

أ - تأجير الوحدات المفروشة .

ب - التصرفات العقارية .

ج - مكافآت الإرشاد .

د - الإستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية .

٣ - إعادة النظر فى المواد المتعلقة بالسمسرة العارضة والتصرفات العقارية وإيرادات مزاوله المهن الحرة بالخارج .

٤ - إخضاع أرباح النشاط الصناعى بنسبة ٥٠٪ وأرباح نشاط التصدير بسعر صفر .

٥ - إلغاء المادة ١٠٧ فيما يتعلق بالتصرفات التي تتم بين الأصول والفروع أو بين الزوجين لعدم مساهمتها للتطورات الاقتصادية .

٦ - منح بعض الحوافز الضريبية لمقدمى

الإقرارات والتي تشتمل على كافة عناصر الإيرادات ومطابقة للواقع وسداد الضريبة فى الموعد المحدد .

٧ - الإستمرار فى دراسة تطبيق الأسس الموحدة لإيرادات الأنشطة المختلفة توفيراً للوقت والجهد على أن ينص فى القانون تفويض وزير المالية فى وضع قواعد خاصة لحاسبة الفئات صعبة الحاسبة ضريبياً .

٨ - إطلاق حق ترحيل الخسائر للأمام حتى تستنفذ بالكامل والأرباح بالترحيل للخلف لمدة سنتين على الأقل على أن ينص القانون على خصم خسائر أى نشاط من مجموع الإيرادات الأخرى التي يحققها فى نهاية العام .

٩ - رفع حدود الإعفاء للأعباء العائلية بحيث تتراوح ما بين «٦٠٠٠» جنيه للممول الأعزب ، «٩٠٠٠» جنيه للممول المتزوج ولا يعول ، «١٢٠٠٠» جنيه للممول المتزوج ويعول .

١٠ - تخفيض سعر الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين بحيث تبدأ بسعر ١٠٪ ولا تزيد عن ٢٠٪ لما يتجاوز «١٠٠,٠٠٠» جنيه .

١١ - تغليظ العقوبة فى حالة عدم تقديم الإقرار بحيث تكون الغرامة لا تقل عن «٢٠٠٠» جنيه وتكون الضريبة الإضافية فى حدود ٥٠٪ من الربط.

ثانياً : الضريبة على أرباح شركات الأموال :

١ - استخدام نموذج جديد للإقرار الضريب على

أرباح شركات الأموال .

٢ - توحيد إجراءات الربط بعدم جعل الضريبة

واجبة الأداء طبقاً للمادة ٢/١٢٥ من القانون بحيث

تصبح وجوبية الأداء طبقاً لقرار لجنة الطعن أو

بالموافقة على تعديلات المأمورية .

٣ - إلغاء التعديلات التي أدخلها القانون رقم ٥

لسنة ١٩٩٨ والعودة إلى المادة ٢٦ ، ١٢٠ السابقة .

٤ - تعديل المادة ١١٤ بند ٥ بما يؤدي إلى جواز

خصم التبرعات العينية لشركات الأموال أسوة

بالضريبة الموحدة .

٥ - إضافة فقرة جديدة للمادة ١١٨ تنص صراحة

على حق الشركة في خصم الضريبة الأجنبية المدفوعة

أو التي تعتبر في حكم المدفوعة من الضريبة المصرية

المستحقة على الإيرادات من المصدر الأجنبي أيا كان

مصدرها وفي حدود هذه الضريبة .

٦ - وضع تعريف واضح باللائحة التنفيذية للمادة

٩ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ الخاص بحقوق

المعرفة أو الإستغلال أو الأداء .

٧ - إلغاء الإعفاء المقرر للشركات الصناعية

والإكتفاء بتخفيض سعر الضريبة على أرباح هذه

الشركات .

ثالثاً : إستحداث نصوص جديدة تتفق مع

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها

العالم في الفترة الأخيرة في المجالات الآتية :

١ - الصفقات والخدمات التي تتم عبر الإنترنت

والبريد الإلكتروني أو ما يسمى بالتجارة

الإلكترونية.

٢ - المعاملة الضريبية لعقود الإدارة أو عقود

الإمياز والتي يطلق عليها نظام B . O . T .

رابعاً : الأحكام العامة .

تطوير نظام الخصم والإضافة بما يتناسب مع

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبما يسهل عملية

الرقابة على المبالغ المحصلة بما يضمن دخولها في

حساب الممول مع مراعاة رفع الحد الأدنى للمبالغ

الخاضعة لنظام الخصم أو الإضافة وتغليظ عقوبة

عدم السداد للمبالغ المحصلة من الجهات الملتزمة

بالخصم .

خامساً : الإدارة الضريبية

١ - دعم الإدارة الضريبية بكافة الإمكانيات

المادية والبشرية وتحسين مأمورى الضرائب بما



يؤدي إلى دعم قدراتهم الفنية لتحقيق العدالة بين
المولدين .

٢ - الاهتمام بالتنسيق بين المصالح الإيرادية بما
يسهل عملية الحصر الضريبي .

٣ - تحديث وسائل الحفظ ودعم جهاز المعلومات.

٤ - الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الإختيار
والتدريب الأولي والدوري والتوصية بإنشاء معاهد
للضرائب والمالية العامة بكليات التجارة والحقوق على
مستوى الجمهورية .

٥ - تقنين المنظومة الضريبية والمأمور الشامل
وتطوير الهيكل التنظيمي للمصالح الإيرادية للفصل
بين أعمال الفحص وأعمال التحصيل .

سادساً : أما فيما يخص بالجلسة المخصصة
لمناقشة مشروع تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة
والتي أعدت على هامش المؤتمر .

فقد أجمع الحاضرون على الرفض التام للمشروع
المعلن من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين والمنشور
بجريدة الأهرام الاقتصادي لما فيه من تحيز لصالح
جمعية أهلية غير نزيهة .

وتجاهل للوظائف المناظرة المنصوص عليها بالقانون
١٣٣ لسنة ١٩٥١ والخاص بتنظيم شئون مزاولة

المهنة .

وأوصى المؤتمر بتفعيل دور شعبة المحاسبين
بنقابة التجاريين حيث أنها هي الجهة الأصلية لإعداد
وعرض المشروع وهي المختصة بتنظيم وتطوير
المهنة .

تعديل بعض أحكام قانون الجمارك الصادر

بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ (١)

قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد

أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف إلى المادة (٥) من قانون الجمارك الصادر
بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فقرة جديدة ، نصها
الآتي :

« ويكون لمبالغ الضرائب والرسوم المشار إليها
وغيرها من المبالغ التي تستحق الخزنة العامة طبقاً
لأحكام هذا القانون ، امتياز على جميع أموال المدينين
بها أو الملتزمين بأدائها ، وتستوفى من ثمن الأموال
المتقلة بهذا الامتياز في أي يد كانت قبل أي حق آخر
ولو كان ممتازاً أو مضموناً بحق عيني تبعى ، عدا
المصاريف القضائية » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ويصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ محرم

سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٢٩ مايو سنة ٢٠٠١ م)

جسنى مبارك

تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها فى القانون

رقم ١١ لسنة ١٩٩١ م (١)

قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد

أصدرناه :

(المادة الأولى)

تسرى إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون المرحلتان الثانية والثالثة من مراحل تطبيق الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها فى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ م .

ومع عدم الإخلال بحد التسجيل المنصوص عليه

فى ذلك القانون بالنسبة للمنتج الصناعى ومؤدى الخدمة والمستورد ومنتج سلع الجدول رقم (١) المرفق لذات القانون يكون حد التسجيل للتاجر مائة وخمسين ألف جنيه .

وعلى التاجر المكلف وفقاً لاحكام هذا القانون أن

يتقدم إلى مصلحة الضرائب على المبيعات لتسجيل أسمه وبياناته وفقاً للاحكام المنصوص عليها بالمادة (١٨) من ذات القانون وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يتم تحصيل الضريبة إعتباراً من أول الشهر التالى لانتهاى تلك المدة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الاول

سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠١ م)

جسنى مبارك

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

(ميراتكس)

شركة مشتركة بين مصر وإيران

أنشئت في ظل قانون استثمار المال العربي والأجنبي
رقم ٤٣ / ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
* ويبلغ رأس المال المدفوع حالياً ٥٤,٢٥٠ مليون جنيه

منها :

٥١٪ حصة الجانب المصري ويمثلها :

- شركة مصر / شين الكوم للغزل والنسيج
- شركة مصر للغزل والنسيج الرقيق بكفر الدوار
- بنك الاستثمار القومي

٤٩٪ حصة الجانب الإيراني ويمثلها :

- المؤسسة الإيرانية للتنمية والتجديد الصناعي « إيدرو »
- النشاط الرئيسي : إنتاج وتسويق غزل القطن والقطن المخلوط من
نمرة ٤ إلى نمرة ١٠٠ إنجليزي
- الاستثمارات : بلغت الاستثمارات في الشركة حوالي ١٠٠ مليون جنيه
- الإنتاج السنوي ١٢٠٠٠ طن من مختلف خيوط الغزل الحلقي
والمفتوح منها ٥٠٠٠ طن تصدير تحقق ما يقرب من ٢٧ مليون
دولار في أسواق أمريكا وكندا واليابان وتايوان وتركيا
وإيران ودول شمال أفريقيا ودول السوق الأوروبية المشتركة
والدول الإسكندنافية

* العمالة والأجور يبلغ عدد العاملين ٣٨٠٠ عامل منها ١٠٣٢ عاملة والباقي
من الذكور وتبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من ٨ مليون جنيه

الشركة القابضة للفزل والنسيج والملابس

TEXTILE INDUSTRIES HOLDING CO.

ش. الطاهر - عابدين - القاهرة - ت: ٣٩٠٥١٥٣ - ٣٩٠٦٩٤٣ (٠٢) فاكس: ٣٩٠٣٢٣٥ (٠٢)
El-taher St., Abdin, Cairo, Tel.: (02) 3905153 - 3906943 Fax.: (02) 3903235

شركات الفزل والنسيج والملابس

• شركات القاهرة

شركة مصر لصناعة معدات الفزل والنسيج والملابس - كرد حلوان
MISR CO. FOR MANUFACTURING OF TEXTILE EQUIPMENT "KARD HELWAN"
كرد حلوان ت: ٥٥٦٢١٨٥، ٥٥٦٢١٨٥
ص.ب. ٥٥٦٢١٨٥، ٥٥٦٢١٨٥
فاكس: ٥٥٦٢١٨٥
كساول عابدين الكرد - موكو - ذراع لطفي - كوين

شركة مصر / حلوان للفزل والنسيج
MISRHELWAN SPINNING & WEAVING CO.
الإدارة والمصانع - كفر العلو / حلوان
ت: ٥٥٦١٦١ / ٥٥٦١٦١
ص.ب. ١٩ حلوان
فاكس: ٥٥٦٢١٨
فزل ونسج وتجدير الآفشة الفطنية والمخلوطة - ملابس جازرة

شركة القاهرة للصباغة والتجهيز
CAIRO DYEING & FINISHING CO.
المركز الرئيسي - طريق ١٥ مايو / شبرا الخيمة
ت: ٢٢٠١٩٢ / ٢٢٠١٩٢
ص.ب. ٢٢٠١٩٢
فاكس: ٢٢٠١٢٥٧
تجهيز الضوط والآفشة الفطنية والمخلوطة

• شركات الوجه البحري والقلي

الشركة الشرقية للفزل والنسيج
بالقاهرة (شاربانكس)
EL SHARQIYA SPINNING & WEAVING CO. "ZAGAZIG" "SHARQATEX"
المصانع - القلي - طريق شاربانكس
ت: ٣٢٢٤٧٢ / ٣٢٢٤٧٢
فاكس: ٣٢٢٤٧٢
فزل ونسج وتجدير المنتجات الفطنية والصوفية والمخلوطة

شركة الدلتا للفزل والنسيج (دلتا تيكس)
DELTA SPINNING & WEAVING CO. "DELTADEX"
٦ ش. الجلاء - ملطيا - ص.ب. ٦٩ ملطيا
ت: ٣٣٤٢٩١ / ٣٣٤٢٩١
فاكس: ٣٣٤٢٩١
فزل الفزل - الفشة الفطنية والصوفية - خط جاك - ملابس جازرة

شركة الدقهلية للفزل والنسيج (دقهلي تيكس)
DAKAHLIYA SPINNING & WEAVING CO. "DAKAHLETEX"
سندوب - المنصورة - ص.ب. ٢ المنصورة
ت: ٣٤٥٨١١ / ٣٤٥٨١١
فاكس: ٣٤٥٨٣٥
فزل الفزل والمخلوطة - ملابس جازرة - منتجات التريكو

شركة دمياط للفزل والنسيج (دمي تيكس)
DAMIETTA SPINNING & WEAVING CO. "DAMIETEX"
المركز الرئيسي والمصانع - ش. صمد زكاري
ت: ٣٢٢٤٧٢ / ٣٢٢٤٧٢
فاكس: ٣٢٢٤٧٢
الدمياط - ش. صمد زكاري
فزل الفزل - منتجات الفطنية - ملابس جازرة - منطرات

الشركة العربية للسجاد والمفروشات بدمهور
ARAB CARPET & UPHOLSTERY CO., DAMANHOUR
ش. المنصورة - بدمهور - ت: ٣٤٩٩٧٢ / ٣٤٩٩٧٢
فاكس: ٣٤٩٩٧٢
صناعة السجاد والكوبيت والصوف والمخلوطة بتيكس كوبريت

شركة مصر للفزل والنسيج بالبحلة الكبرى
MISR SPINNING & WEAVING CO. MEHALLA EL KOBRA
المركز الرئيسي والمصانع - ش. طمط حربي - البحلة الكبرى
ت: ٣٢٢٤٧٢ / ٣٢٢٤٧٢
فاكس: ٣٢٢٤٧٢
فزل ونسج وتجدير الآفشة الفطنية والصوفية والمخلوطة - ملابس جازرة - ملابس لطفي - ملابس جازرة

شركة مصر للحرير الصناعي (مصرايون)
SOCIETE MISR POUR LA RAYONNE "MISRAYON"
الإدارة والمصانع - كفر الدوار
ت: ٤٠١٢٦٣١ / ٤٠١٢٦٣١
فاكس: ٤٠١٢٦٣١
إنتاج الضوط الصناعية والتريكو لسيكون تايون وحذاء - هيلك - ساندوب - بوليسر - منطرات - إنتاج البلف الصناعية

• شركات تصدير الأقطان

شركة الأقطان
CAIRO COTTON CO.
ش. محمد طه طه - عمان - الاسكندرية
ت: ٤٨٠٩٧٥ / ٤٨٠٩٧٥
فاكس: ٤٨٠٩٧٥
تجارة الأقطان والتصدير إلى الخارج

• شركات خليج الأقطان

شركة الدلتا لخليج الأقطان
DELTA COTTON GINNING CO.
١٩ ش. الجمهورية - القاهرة
ت: ٣٩١٩٠٩٢ / ٣٩١٩٠٩٢
فاكس: ٣٩١٩٠٩٢

• شركات الاسكندرية

الشركة الشرقية للكتان والأقطان (اورلينكس)
ORIENT LINEN & COTTON CO. "ORLINTEX"
طريق ميسنفي كامل - الرأس السوداء - اسكندرية
ت: ٥٣٣٥١٩ / ٥٣٣٥١٩
فاكس: ٥٣٣٥١٩
فزل الفزل والكتان والمنسوجات الفطنية والمخلوطة

• شركات سلع استهلاكية

الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات والسلع
١٤ درب سعاد - طلائع - القاهرة - ت: ٥١٠٧٢٢ / ٥١٠٧٢٢
فاكس: ٥١٠٧٢٢
تجارة المنسوجات والسلع الاستهلاكية بالجملة

شركة بيع المنسوجات المصرية
SELLING EGYPTIAN PRODUCTS CO.
٥ ش. الباب البحري - الأزرق - القاهرة
ت: ٩٣٤٣٩٤ / ٩٣٤٣٩٤
فاكس: ٩٣٤٣٩٤
بيع السلع الاستهلاكية والجملة

شركة بيوت الأزياء الراقية
AL-RAKIA CO.
المركز الرئيسي - ش. طمط حربي - القاهرة - ت: ٣٩١٩٠٩٢ / ٣٩١٩٠٩٢
فاكس: ٣٩١٩٠٩٢
بيع السلع الاستهلاكية والجملة

الشركة العربية لتجارة المنسوجات بالجملة
السيف - الاسكندرية
ت: ٥٣٣٥١٩ / ٥٣٣٥١٩
فاكس: ٥٣٣٥١٩
تجارة المنسوجات والسلع الاستهلاكية بالجملة